الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور-خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
القسم : علوم اجتماعية
الرقم التسلسلي:...../.ش.ع.اج./ق.ع .اج/ك.ع.اج.ان/2024

التمدد الحضري وأثره على مورفولوجية المدينة

دراسة ميدانية في مدينة خنشلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة: مريم قروط
إشراف الاستاذ :
د/ سلوى عباسي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
هالة لبرارة	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
سلوى عباسي	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا ومقررا
عبود فلاح	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا

السنة الجامعية:
2024-2023

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل، كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى:

أستاذتي المشرفة الدكتورة "عباس سلوى" التي كانت نعم المشرفة وبفضل توجيهاتها استطعت اتمام هذا العمل.

ولا يفوتني كذلك التقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة علم الإجتماع الحضري وعلى رأسهم الأستاذة لبرارة هالة، روابحي سناء، عنصر مفيدة، رحامنية سعيدة والأستاذ الفاضل فلاح عبود على نصائحهم وتوجيهاتهم السديدة وروحهم العلمية وسعة صدرهم ونفسهم الطويل معي.

وأخيرا أوجه شكري لكل من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز البحث لكل هؤلاء ألف شكر وتحية وامتنان

الإهداء

إلى من لهم في قلبي أعظم محبة وأجمل تقدير:

إلى أصحاب الفضل والعطاء.

أبي وأمي، حفظهما الله وأدام بركتهما على "بشير وصبوحة"

إلى أغلى ما أملك إلى زوجي "رفيق" وأولادي وقرة عيني "مسيو، ملاك، محمد، معاذ"

إلى من أشد أزري بهم إخوتي وأخواتي

"لامية، سفيان، وسيلة، وسام، رضا، ياسر"

إلى أخواتي التي لم تنجبهم أمي إلى زهيرة، سرور، يمامة، نصيرة، نوال.

إلى كل من اتخذ العلم طريقا ودربا في الحياة وبذل جهدا فيه

اللهم علما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات .....

فهرس الأشكال: .....

مقدمة: .....أ

القسم النظري

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1- إشكالية الدراسة:.....5

2- فرضية الدراسة: 6

3- أسباب اختيار الموضوع: 6

4- أهمية الموضوع: 7

5- أهداف الدراسة: 8

6- تحديد مفاهيم الدراسة: 9

7- الدراسات السابقة للدراسة:..... 13

8- المقاربة النظرية لموضوع الدراسة: 23

الفصل الثاني: التأصيل النظري لموضوع الدراسة

تمهيد: 27

أولا: التمدد الحضري:..... 28

1- أنواع وأشكال التمدد الحضري:..... 28

2- مراحل التمدد الحضري: 31
3- دوافع وميكانيزمات التمدد الحضري: 32
4- عوائق ومحددات التمدد الحضري: 36
5- التمدد الحضري في الجزائر: 37
ثانيا: مورفولوجية المدينة: 41
1- مراحل نمو المدن: 41
2- مكونات المدينة: 43
3- وظائف المدن: 43
4- خصائص المدينة: 45
5- نشأة الدراسات المورفولوجية: 47
6- المراحل المرفولوجية العامة للمدينة: 49
ثالثا: الدينامية الحضرية: 51
1- الدينامية الحضرية: 51
2- آثار التمدد الحضري 52
3- انعكاسات التمدد الحضري: 54
4- مرفولوجية المدينة: 55
5- عناصر مرفولوجية المدينة: 56
خلاصة الفصل: 58

القسم الميداني

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد: 61
1-مجالات الدراسة: 62
1-1 المجال الزماني: 62
1-2 المجال المكاني: 62
1-3 المجال البشري: 70
2- منهج البحث والأدوات المستعملة..... 70
3- أدوات جمع البيانات: 71
4 عينة الدراسة: 73
خلاصة: 74

الفصل الرابع: تبويب وتحليل وتفسير البيانات

تمهيد: 76
1-عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات دليل المقابلة..... 77
2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة..... 81
3- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات. 83
4- النتائج العامة: 85
خلاصة: 86

الاقتراحات والتوصيات: 87

خاتمة: 89

قائمة المراجع: 92

فهرس الأشكال:

الشكل رقم 1: تمدد عشوائي غير مخطط..... 29
الشكل رقم 2: تمدد على شكل قفز 30
الشكل رقم 3: تمدد الخطي او الشبكي 30
الشكل رقم 4: مراحل التمدد الحضري 31
الشكل رقم 5: أسباب التمدد الحضري..... 33
الشكل رقم 6: عوائق اللتمدد الحضري 37

مقدمة

مقدمة:

شهدت العديد من المدن انتشارا مكانيا وتوسعا أفقيا نتج عنه تحول في طبيعة العلاقة بين مركز المدينة وأطرافها وكذا المناطق الريفية المحيطة بها وهو ما اصطلح عليه بالتمدد الحضري الذي أصبح ظاهرة عالمية تهدد مستقبل العالم.

فالمدن الجزائرية عرفت هي الأخرى نموا حضاريا متسارعا والذي نتج عن العديد من العوامل كالزيادة في الكثافة السكانية والهجرة الداخلية بحثا عن العمل وتحسينا للظروف المعيشية هذان العاملان أديا إلى زيادة حجم المدن، خاصة المدن الكبرى التي أصبحت تعيش ضغطا كبيرا ومشاكل كثيرة ومتراكمة نتجت عن التعمير السريع تحت تأثير أزمة السكن والضغط المتزايد على المرافق والخدمات، فازداد الطلب على العقار الذي عجزت أدوات التهيئة والتعمير على توفيره، وأصبحت هذه المدن تعيش واقعا مزريا، فمن آثاره الواضحة انتشار البناء العشوائي في أطراف المدن، وكذلك السكنات الهشة أدت إلى تسوية النسيج العمراني، كما أن هذا الإمتداد قد يكون على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

فمعظم المدن تأثرت بهذا التمدد المشتت في مختلف الإتجاهات والذي أدى إلى عدم تناسق عمرانها وانسجام مكونات مجالها الحضري، حيث تحولت إلى مركب معقد، ينمو داخليا وخارجيا نتيجة لكثرة الوافدين إليها من البلديات الأخرى بفضل تحسن الرعاية الطبية ومختلف الخدمات هذا ما جعلها تعاني نموا حضريا متسارعا ومستمرا.

وجاءت في دراستنا بإلقاء الضوء على هذه الظاهرة والتي باتت تشكل أزمة مزمنة، والتي لابد من التصدي لها من خلال سياسات تخطيطية عقلانية واضحة تساهم إلى مدى بعيد للحفاظ على مورفولوجية وجمال المدينة.

منهجية البحث:

يمكننا أن نقسم المنهجية المتبعة إلى أربعة مراحل أساسية نلخصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: هي مرحلة البحث النظري الذي تعتمد على جمع المعلومات ويتم من خلالها الإطلاع على مختلف المراجع التي تخدم الموضوع، ولها علاقة بموضوع البحث، كالكتب والمجلات المتخصصة، مذكرات التخرج، مواقع الإنترنت والمقالات المتعلقة بالموضوع بهدف تكوين خلفية علمية والإحاطة بموضوع الدراسة، وتسهيل التحكم فيه.

المرحلة الثانية: هي مرحلة البحث والتحري الميداني، من خلال التواصل المباشر بمختلف المديريات والإدارات والمصالح لإجراء المقابلات الشفهية ومحاولة استنباط الأجوبة من خلال طرح إشكالية موضوع الدراسة عليها، بالإضافة إلى التزود بالمعطيات والوثائق والمخططات المجالية اللازمة المتعلقة بمنطقة الدراسة.

المرحلة الثالثة: تتمثل في تحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها وبطرق علمية وذلك في شكل جداول وخرائط مع التعليق عليها.

المرحلة الرابعة: هي آخر مراحل الدراسة حيث يتم فيها معالجة السلبيات من خلال وضع اقتراحات وتوصيات من أجل بلوغ الهدف.

هيكلة المذكرة:

قمنا بتنظيم المذكرة على النحو التالي:

الفصل 01: الإشكالية، الفرضية، الأسباب، الأهداف والأهمية، تحديد مفاهيم الدراسة، المقاربة النظرية، منهجية البحث وهيكلة المذكرة.

الفصل 02: مكون من ثلاث مباحث: المبحث الأول يتضمن أهم العناصر المتعلقة بالتمدد الحضري والمبحث الثاني يخص المدينة ومرفولوجيتها والمبحث الثالث يحتوي على ديناميكية التمدد الحضري.

الفصل 03: تناولنا فيه الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل 04: ناقشنا فيه نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

1-إشكالية الدراسة.

2-فرضية الدراسة.

3-أسباب اختيار الموضوع.

4-أهمية الموضوع.

5-أهداف الدراسة.

6-تحديد مفاهيم الدراسة.

7-الدراسات السابقة للدراسة.

8-المقاربة النظرية لموضوع الدراسة.

1- إشكالية الدراسة:

تعد المدينة البيئة الحضرية التي يعيش فيها الإنسان حيث تعتبر مركزا حضاريا ونقطة التقاء كل الثقافات وكل متطلبات العيش فهي امتداد وتطور في المجال فالمدينة والمجتمع ليسو مجرد مجموعة من الأحياء وإنما هي مجموعة من النشاط الحركي الذي نطلق عليه اسم الجاذبية المركزية، الأول يؤدي إلى صنع أشكال من التركيز في الوظائف وتكثيف النشاطات والسكن والثاني يحث على أشكال من التوسع و النمو باتجاه الضواحي وهو ما يعرف بالتمدد الحضري.

ويعد التمدد الحضري في السنوات الأخيرة من أهم مواضيع الدراسة في المدينة حيث أن توسع وتمدد المدن حقيقة تشهدها معظم مدن العالم ولم تفر مدن الجزائر من هذه الظاهرة حيث عرفت هذه الأخيرة مرحلة تحضر سريعة تميزت بنمو عدد المدن وارتفاع الساكنة الحضرية نتيجة للنمو الديمغرافي والذي سببته الزيادة الطبيعية الهائلة والهجرة الداخلية أو الريفية نحو مركز المدينة هذه العوامل ساعدت كثيرا في تزايد وتيرة التمدن التي عرفتها الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

هذه العوامل رافقتها تحولات إجتماعية واقتصادية وثقافية نتجت عنها مجموعة من التحولات الجذرية والتي أثرت بشكل أساسي على المجال الحضري والنسيج العمراني للتجمعات العمرانية.

ونتج عن هذه التحولات امتداد المدن وتوسع محيطها الحضري سواء من خلال البناء المنظم من أجل تلبية الحاجات المتزايدة للسكن والمرافق والبنيات التحتية أو من خلال تكاثر البناء العشوائي الذي كان بسبب توافد المهاجرين القرويين أو بسبب قلة الإمكانيات المادية للحصول على مساكن لائقة وهوا ما يخلق مجالات شبه حضرية تفتقر إلى التجهيزات الأساسية ومختلف المرافق الخدماتية.

وقد عرفت مختلف مكونات المجال الحضري الجزائري العديد من مظاهر التفاوت والإختلال الذي ارتبط بسوء توزيع الأنشطة الإقتصادية وحجم الإستثمارات وتركزها في المدن هذا ما جعل العالم القروي يعيش تهميشا واضحا الأمر الذي دفع بأبنائه إلى التوجه نحو هذه الحواضر الجاذبية التي تتوفر بها مختلف الأنشطة والخدمات وفرص العمل .

وقد فرضت هذه الوضعية تعبئة المزيد من الأراضي بضواحي المدن للإستجابة لمختلف الحاجيات المتزايدة وقد فتح مناطق جديدة للتعمير وقد يكون ذلك على حساب المناطق الزراعية والغابية وتحويل المناطق الطبيعية إلى مناطق مبنية أو اسمنتية.

ومدينة خنشلة هي الأخرى شهدت ديناميكية حضرية جراء النمو المتسارع والهجرة الداخلية والتي لعبت دورا أساسيا في نشأة وامتداد المناطق الحضرية أدى إلى ظهور أقطاب عمرانية في اتجاهات مختلفة وبطريقة غير مضبوطة منها ما هو مخطط له ومنها دون ذلك هذا السبب أدي إلى بروز تغيرات وتأثيرات على البيئة المرفولوجية للمدينة في مبانيها وشوارعها وطرقها.... حيث يبدو الإختلاف جليا من خلال المظهر الحالي للمدينة.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي لصياغة اشكالية الموضوع المتمثل في:

- كيف يؤثر التمدد الحضري على مرفولوجية للمدينة؟

2- فرضية الدراسة:

- التمدد الحضري يؤثر على مورفولوجية المدينة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع التمدد الحضري وأثره على البيئة المرفولوجية للمدينة كموضوع لمذكرة الماستر هو نتيجة الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع من الناحية العلمية، خاصة

وأن مدينتنا تشهد تغيرات في مظهرها العام نتيجة لعدة عوامل من بينها ظاهرة التمدد، ولا يمكن للباحث في دراسة موضوع بحثه دون أن يثير في ذهنه جملة من التساؤلات يمكن الإجابة عنها بواسطة الدراسة العلمية، التي تعتبر خلفية تكون سبب رغبة الباحث في دراسة ظاهرة ما، فهناك أسباب ذاتية تخص الباحث نفسه وهناك أخرى تفرض نفسها لأهميتها وانتشارها في المجتمع وهذه الأسباب تتمثل في:

- محاولة إثراء جانب هام من جوانب البحث السوسيولوجي.
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.
- كون مدينة خنشلة واحدة من المدن الجزائرية التي تعاني من مشكل التمدد الحضري.

4- أهمية الموضوع:

تأتي أهمية البحث تماشيا مع أهمية الأهداف الأساسية للبيئة ولكل موضوع أهمية يحتلها داخل الحقل المعرفي، هذه الأهمية تكون نابعة بالأساس من رغبة الباحث نفسه وحبه الدائم للكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعته للخوض فيه مواصلته وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في إثراء المجال العلمي بصفة عامة والدراسات السوسيولوجية بصفة خاصة.

وظاهرة التمدد الحضري من المواضيع الهامة التي تعكس أهميتها أبعاد مختلفة على المدينة وانتشارها بشكل فوضوي وغير متحكم فيه يعني فقدان المدينة لطابعها وشكلها العام .

ويتوقع الباحثين أن الدراسة الراهنة قد تساهم في إثراء موضوع التمدد الحضري وعلاقته بمرفولوجية المدينة كما تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها إضافة علمية في مجال الدراسات في علم الإجتماع الحضري نظرا لقلة الدراسات المشابهة أو المطابقة.

5- أهداف الدراسة:

لكل بحث علمي أهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها وهذا البحث يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- ليس للباحث الاجتماعي أي هدف أسمى من أن يفهم جوانب الظاهرة التي يدرسها، ثم يبرزها لتحقيق الفائدة العلمية وحتى المساهمة في حل المشكلة لذلك يهدف البحث الحالي إلى فهم جوانب ظاهرة التمدد الحضري وأثرها في تغيير مروفولوجية مدينة خنشلة.
- يهدف البحث إلى إبراز أهم ملامح التغير الذي عرفته مورفولوجية المدينة وذلك بدراسة أهم الجوانب المتعلقة بها.
- معرفة الأسباب الحقيقية للتمدد وكذا المشاكل الناتجة عنه ومحاولة تصحيحها وتفاديها في التخطيط المستقبلي.
- محاولة التحكم في التمدد الحضري وإيجاد آليات للتحكم فيه لضمان مرفولوجية جيدة للمدينة.
- معرفة ما إذا كان هذا التمدد قائم على أسس علمية.
- معرفة مختلف التوسعات التي عرفتها المدينة خلال فترات زمنية مختلفة.
- تقديم وتحليل الوضع الراهن لمدينة خنشلة مشكلا من (نواة المدينة + التوسعات)

6- تحديد مفاهيم الدراسة:

6-1- التمدد الحضري:

لغة: مصدر تمدد: التوسع، والتبسط ضده التقلص والتمدد هو زيادة سطح الجسم أو حجمه أو مساحته أو طوله.[1]

اصطلاحا: هو مفهوم عام يشير إلى توسع مدينة ما وضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها، تؤدي هذه الظاهرة إلى تطوير المناطق الريفية المجاورة للمدن الكبيرة تدريجيا وزيادة كثافتها السكانية شيئا فشيئا، كما تساعد على رفع مستوى الخدمات.[2]

أما تعريف التمدد الحضري حسب تقرير الوكالة الأوروبية للبيئة الصادر في نوفمبر 2006 هو "مظهر جديد لتوسع المدينة يتميز بظهور ونمو مناطق سكانية غير مستمرة ذات كثافة سكانية منخفضة تنتشر في المناطق التي تحيط بالمدينة، وهي مناطق ذات طبيعة زراعية، يمكن اعتبار هذا التوسع غير المخطط بأنه شغل عشوائي للمجال.[3]

إجرائيا: هو توسع مساحة تجمع سكاني على المجال المجاور له بشكل سطحي بوتيرة تفوق نسبة زيادة السكان، مما ينعكس على الكثافة السكانية بحيث أنها تقل بشكل حلقي كلما ابتعدنا عن مركز المدينة.

---

[1] عاصم نور الدين، معجم نور الدين الوسيط، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005، ص ص 442-443

[2] مجلة مفاهيم، دراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الرابع، ديسمبر، 2018، ص 208.

[3] عبد الحكيم كبيش، **التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم تهيئة المجال، قسنطينة، 2010-2011، ص 17، 18.

6-2 مفهوم الحضرية:

لغة: جاء على لسان العرب أن الحضر والحضرة والحضارة خلاف البادية، وهي المدن والقرى والريف، سميت بذلك لأن أهلها حضروا الأمصار ومساكن الديار التي يكون لهم بها قرار.[1]

اصطلاحا: تعني الحضرية أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن تفرضه الطبيعة الإيكولوجية الاجتماعية والثقافية للمدينة التي تكسب المدن ثقافة خاصة تسمى بالثقافة الحضرية، كما أصبح واضحا أن الحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التحضر أي هي تلك التغيرات الإجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن ويعرفها لويس ويرث بأنها نمط الحياة في مقاله الشهير المنشور عام 1983م بعنوان "الحضرية نمط الحياة" وأصبح مرجعا أساسيا في علم الاجتماع الحضري في الخمسينيات والستينيات من القرن 20 وهو أن إيكولوجية المدينة بما تفرضه من تفاعلات وعلاقات تنتج عنها سلوكات وذهنيات تطبع حياة الفرد الحضري وتكسبه ثقافة خاصة تنعكس على سلوكه، كما يمكن أن تطلق عليها الثقافة الحضرية، حيث يكتسبها الفرد من خلال الإقامة في المدينة ويتلون سلوكه بلونها[2]

إجرائيا: هي كيفية وطريقة في الحياة في المجتمع الحضري، وهي نتاج نهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه.

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط4، 2005، ص 460.

[2] ابن قطيب عائشة، **التحضر وتغير بناء الأسرة الجزائرية**، دراسة ميدانية بمدينة البليدة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993.

6-3 مفهوم المورفولوجيا:

أ – لغة: وهي في الأصل morphe وتعني الشكل و logo وتعني دراسة فهي العلم الذي يدرس شكل وبناء الكائنات الحية.[1]

ب – اصطلاحا: يعرف علم المورفولوجيا بأنه العلم الذي يقوم بدراسة التكوينات والصور والهياكل الجسمية للأفراد من حيث الشكل والحجم ونسب الأعضاء وبنيتها الداخلية بهدف التعرف على خصائص الأجناس والجماعات البشرية في الدراسات الأنثروبولوجية.[2]

6-4 مفهوم المدينة:

أ – لغة: مدينة جمعها مدن ومدائن وهي مجتمع من البيوت تزيد عن بيوت القرية.[3]

ب – اصطلاحا: المدينة هي كل ما يختلف عن الريف من حيث الإتساع وعدد السكان وطراز المباني وهي مجال لتركز الأشخاص ومنطقة للحكم ومركز إداري كما أنها مجال منظم ومقنن لحياة الأفراد وملكياتهم وهي أيضا انعكاس لتنظيم اجتماعي معقد[4].

ج – إجرائيا: المدينة هي عبارة عن تجمع سكاني كبير يتميز بعمران متطور مختلف عن الريف وهي مكان لتمركز الحرف والصناعات والخدمات كما أنها بموروثها الثقافي تعبر عن ثقافة المجتمع وتجعلها فريدة تميزها عن باقي المدن.

---

[1] Larousse, Dictionnaire et encyclopédie, Librairie, p942

[2] لطرش سارة، **تأثير النموذج السكاني في تغير مورفولوجية المدينة**، رسالة الماجستير، جامعة فرحات، عباس، ص 21

[3] معجم مجاني للطلاب، **منشورا دار المجاني**، بيروت، الطبعة الثالثة، 1996، ص 903.

[4] لطرش سارة، مرجع سابق، ص 18.

6-5- مفهوم مرفولوجيا المدينة:

تعتبر مرفولوجيا المدينة أو المرفولوجية الحضرية دراسة كل المجال الحضري من حيث أشكال المساكن وأكثر عموما العمارات والمنازل والتجمعات السكنية والهيئات العمومية مثل مقر البلدية، مركز البريد والمحاكم، الثانويات، المدارس، محطات النقل، مناطق الترفيه والتسلية، مناطق الخدمات التجارية إلى غاية الشكل الكلي للمدينة من حيث الطرق والمساحات وارتباطها مع مدن مجاورة.[1]

وقد استخدم تعبير المورفولوجيا الحضرية لوصف أحد مناهج دراسة جغرافية الحصر والذي يعكسه الشكل العام للمدينة من حيث المباني وطرازها العمراني وتغيرها نتيجة للنمو السكاني[2].

إجرائيا:

تعتبر المورفولوجيا عملية دراسة الأجزاء المكونة للكل، لذلك فإن دراسة مورفولوجية المدينة تهتم بدراسة مكونات المدينة من حيث المباني وطرازها العمراني وتغيرها نتيجة للنمو السكاني.

[1] فتحي أبو عيانة، **جغرافية العمران**، دار النهضة العربية، بيروت، دون طبعة، ص 50.

[2] محمد مدحت جابر، **جغرافية العمران الريفي والحضري**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006، ص 515.

6-6 الأثر:

أ- لغة:

يشيرؤ هذا المصطلح من الناحية اللغوية على أنه مشتق من أثر، يؤثر، تأثيرات في الشيء أي ترك أثرا في حسن أن الأصر هو العلامة ويجمع على آثار.[1]

ب- اصطلاحا:

هو فعل من قبل المؤثر (أ) يمارس بطريقة فعالة (ب) المتأثر، ينقضي التأثير إلى فئة علاقة السلطة، وأن يكون لدى (أ) تأثيرا كما لو كان لديه سلطة بمعنى أن (أ) له القدرة على تغيير فعل (ب) في اتجاه اختيار (أ)، إن ممارسة التأثير (ب) يعني بالنسبة إلى (أ) جعله يتعاون عبر إقناعه، أو على العكس عبر ردعه.[2]

ج- إجرائيا: التأثير ناتج عن عملية التفاعل بين عاملين وهما المؤثر والمتأثر.

7- الدراسات السابقة للدراسة:

الدراسة الأولى:

عنوان الدراسة: "التحول الديموغرافي وآثاره في التشوه العمراني " دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية- مدينة بسكرة.

الدرجة العلمية: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير.

إعداد: ميمونة مناصرية

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **البيئة والمجتمع**، دراسة في علم اجتماع البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، دط، 2006، ص 59.

[2] ريدون بودون، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص 116.

السنة: 2005/2004.

القسم: قسم علم الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة.

إشكالية البحث: قد تعرضت الدراسة للمدينة الجزائرية والمراحل التي مرت بها والعوامل التي أثرت على نموها والتي شكلت في نفس الوقت أزمة المدينة والتي عبر عنها باغتراب العمارة الجزائرية واختلاف أنماط البناء كما ركزت على مراحل النمو الديموغرافي في الجزائر وكيف أثر هذا النمو على العمران في المدينة.

تساؤلات الدراسة: ما هي آثار التحول الديموغرافي في تشوه العمران بحي العالية الشمالية؟

التساؤلات الفرعية:

1 – كيف أثر التحول الديموغرافي في تشويه التنظيم العمراني لحي العالية الشمالية؟

2 – كيف أثر التحول الديموغرافي ي تشويه مرفولوجية حي العالية الشمالية؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى مقاربة العلاقة التي يصغها الإنسان في المكان من خلال تشخيص ظاهرة التشوه العمراني والوقوف على كيفية إنجازها وجودها بفعل التحول الديموغرافي.

الوقوف على المجالات التي يصيبها العمران المشوه وكذا العوامل الأخرى المساعدة على ذلك.

الوقوف عند الإختلالات المرفولوجية التي تلحق بالنسيج العمراني جراء التحول الديموغرافي.

مجال الدراسة: حي العالية الشمالية بمدينة بسكرة وهو يقع في مكان معتزل ويتميز بعلوه وارتفاعه.

العينة: استعمل العينة العشوائية البسيطة في اختيار أفراد العينة وهي المساكن التي مثلت 12.81 من مجموع المساكن أي 684 كم مجموع 5336.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك لتصوير الوضع الراهن وتحديد العلاقات القائمة بين السكان والعمران .

أدوات الدراسة: استخدم الباحث الملاحظة البسيطة الملاحظة بالمشاركة وذلك لرصد التصرفات العفوية التي تصدر عن السكان.

المقابلة والتي كانت مع المسؤولين المحليين بالإضافة إلى أُقدم المعمرين بالحي.

بالإضافة إلى استعمال الاستمارة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

وجود التركز العمراني الكبير مناطق محددة في مجالات ضيقة مما يضع مساكن صغيرة قابلة للتشوه بسبب الزيادة الطبيعية لسكان المسكن.

أدى التحول الديموغرافي إلى احتلال السكان للمجال بشكل فوضوي ووفق تصوراتهم والذي أنتج عمران تلقائي يفتقر للتنظيم.

أدى التحول الديموغرافي إلى خلل في استغلال المجال حيث توضح مرفولوجية الحي توزيعا غير عادل في المرافق والخدمات والاكتظاظ في النسيج أدى إلى نقص نصيب المرافق الأساسية كالتعليم.

وكنتيجة نهائية فإن التحول الديموغرافي في حي العالية قد صنع فراغا عمرانيا اجتماعيا مشوها.

مدى الاستفادة من الدراسة:

الاستفادة النظرية: وذلك في إثراء الإطار النظري للدراسة والذي يتمثل في التراث المعرفي الخاص بالتمدد ومرفولوجية المدينة، كما يستفاد منها أيضا التطرق إلى بعض المتغيرات التي تعد أبعاد هامة في الدراسة الراهنة.

الاستفادة المنهجية: وذلك بالرجوع إلى المنهج الذي طبقه الباحث في دراسته، كما أفادت الدراسة السابقة في طريقة اختيار العينة وأيضا في تحليل بيانات الدراسة ومقارنة هذه النتائج بنتائج الدراسة الحالية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الثانية:

عنوان الدراسة: "تأثير النمو السكاني في تغيير مورفولوجية المدينة"

بحث من إعداد: لطرش سارة

نوعية البحث: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير

تاريخ الدراسة: 2014/2013

إشكالية الدراسة: لقد تعرضت الدراسة للمدينة الجزائرية والعوامل التي أثرت في نموها والتي بدورها شكلت أزمة للمدينة في حيث تزايد النمو الديموغرافي الذي أثر توسعه بشكل عشوائي في المدينة وعلى مرفولوجيتها من خلال تشكل أحياء عشوائية.

تساؤلات الدراسة:

كيف أثر النمو السكاني الذي عرفته المدينة في إنتاج مظاهر عمرانية ساهمت في تغيير مرفولوجية المدينة؟

هل أدى التمركز السكاني إلى تغير مرفولوجية المدينة؟

فرضية الدراسة الرئيسية:

1- أثر النمو السكاني الذي عرفته المدينة في إنتاج مظاهر عمرانية أدت إلى تغير مرفولوجية المدينة.

2- ساهمت الهجرة في تغيير مرفولوجية المدينة.

3- ساهمت الخلفية الثقافية للسكان في تغير مرفولوجية المدينة.

مجالات الدراسة: كانت الدراسة مجموعة من الحدود تمثلت في المجال المكاني لولاية سطيف بمختلف أحياءها، أما المجال الزماني فتمثل في الإطار الرسمي الذي أنجزت فيه الدراسة والذي كان من شهر أكتوبر إلى غاية جوان 2010.

المنهج: اعتمدت الدراسة على المقاربة واستخدمت المنهج الوصفي واعتمدت الباحثة على طريقة التفسير والتحليل بشكل علمي من أجل الوصول إلى أغراض محددة.

الأدوات المنهجية: اعتمدت على الملاحظة، المقابلة والإستمارة بالمقابلة والصور الفوتوغرافية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن المدينة مرآة المجتمع إذ أنها تعبر عن موروثه الثقافي، الحضاري والتاريخي.

كما أن السياسة الإستعمارية التي اتبعت نهج طمس الهوية الجزائرية قد ساهمت بشكل كبير في تغيير ملامح المدن الجزائرية وذلك بإدخال أنماط عمرانية جديدة على تلك التي كانت موجودة.

وساهمت الهجرة الريفية خلال الفترة الاستعمارية في الظهور الفجائي للأحياء السكنية داخل المدينة.

بعد الإستقلال تحسن الظروف المعيشة ساهم بشكل كبيرة في نمو عدد السكان خاصة في المدن .

كما أثر النمو العشوائي بشكل مباشر على ظهور الأحياء العشوائية.

جوانب الإستفادة: ولعل أبرزها كان في:

الإستفادة من الإطار المعرفي لمرفولوجية المدينة من خلال شرح مجموعة من المفاهيم.

تدعيم وتحليل التساؤلات الفرعية والإستنتاج العام.

كما ساهمت في معرفة أهمية ومورفولوجية المدينة وما هي أهم الظواهر التي تؤثر عليها تغير فيها.

الدراسة الثالثة:

عنوان الدراسة: التحليل المكاني للتوسع والإمتداد الحضري للمراكز الرئيسة في محافظة ديالي.

إعداد الطالب: مسلم كاظم حميد الثمري

الدرجة العلمية: رسالة دكتوراه – جامعة بغداد

تاريخ الدراسة: 2007

فرضيات الدراسة:

1 – محاور التوسع والإمتداد الحضري لمنطقة الدراسة كان على محاور النقل أكثر من امتداده على محور آخر وهي حالة صحية تضمن استمرار الحفاظ على الموروث البيئي.

2 – مثلث المستقرات الريفية بمرور الوقت مراكز حضرية حول مدينة بعقوبة والتي سرعان ما أصبحت ضواحي حضرية منتشرة حول المدينة.

3 – النشاط الوظيفي لهذه المراكز لا ينحصر فقط في اتساع رقعتها الحضرية ولا في امتدادها على محاور النقل ولا حتى في مستقرات الضواحي، وإنما ظهر نمط آخر من أنماط النمو الحضري عكس مقدار النشاط الإقتصادي لهذه المنطقة ممثلا في مدن التوابع.

عينة ومكان الدراسة: حدثت في بلدتي الخالص والمقدادية ومدينة بعقوبة ليس بإعتبارها مراكز إدارية كبرى بل على اعتبار أن عدد سكان كل منها لا يقل عن 40 ألف كلمة حسب احصاء عام 1977، كما اعتمدت الدراسة خلال مدة 1977–1997 بما شهدته المحافظة من تغيرات دراماتيكية كان لها الأثر في تغير شكل المنظومة الحضرية في المحافظة.

نتائج الدراسة:

أن تكون عملية التوسع والإمتداد الحضري موجهة نحو الأراضي المكشوفة وغير الصالحة للزراعة، وضرورة المحافظة على مساحات البساتين الباقية والمناطق الخضراء داخل المراكز الحضرية الرئيسية وحولها في المحافظات، ومراعاة ذلك عند أعداد ووضع التصاميم الأساسية لتلك المراكز الحضرية باعتبارها تمثل رمزا لجمالية تلك المراكز وحفاظا على البيئة النظيفة لها، علاوة على توفير الدعم المادي والبشري من امكانيات مادية وصلاحيات قانونية وأجهزة لدوائر البلدية مركز الحضرية كافة من أجل إنجاح عملية التوسع والامتداد الحضري لتلك المراكز مع ضرورة التعاون والتنسيق بين مديرية التخطيط العمراني ومديرية البلديات العامة في المحافظات مع الجهات المركزية الوطنية من أجل إعداد منظومة متكاملة، مع نشر الوعي التخطيطي لسكان المحافظة وحثهم على احترام الأنظمة والقوانين

التخطيطية لا سيما قانون التصميم الأساسي وعدم التجاوز على حرمة تلك التصاميم وتعريفهم بالعقوبات الصارمة في حال تجاوزهم على تلك القوانين.

جوانب الاستفادة: ساعدتني هذه الدراسة كثيرا في بلورة الموضوع ومفهومنا لعملية التوسع والامتداد الحضري الذي يعتمد على تنظيم استعمالات الأرض الحضرية واستيعاب الزيادة السكانية لطبيعة كانت أو عن طريق الهجرة وفق منظور شمولي لمنظومة الشبكة الحضرية في المدينة كجزء متكامل من شبكة المنظومة الحضرية في الإقليم، ونأخذ بالحسبان الموروث الحضاري والوظيفي لتلك المستقرات والنظرة الشمولية في تقدير حجم التوسع المستقبلي لاستعمالات الأرض الحضرية، ومن ثم توجيه عملية التوسع والامتداد الحضري باتجاهات ومحاور مبنية على أسس علمية وتخطيطية سليمة.

وعلى هذا الأساس انصب اهتمام دراستنا على ظاهرة التمدد الحضري لمدينة خنشلة، التي تعد إحدى المدن التي تشهد حركية وضغط ديموغرافي ومشاكل حضرية تؤثر سلبا على الأوضاع المعيشة، وباستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة الضغط على المدينة، وبالتالي تسارع وتيرة نمو وتمدد المدينة، جاءت دراستنا بإلقاء الضوء عليها والتي باتت تعاني من إشكالات مزمنة، لابد من التحري لها من خلال سياسات تخطيطية عقلانية تساهم في الحفاظ على مورفولوجية المدينة.

الدراسة الرابعة:

عنوان الأطروحة: آثار التوسع الحضري على الأنماط المكانية والإجتماعية والإقتصادية للمناطق شبه الحضرية – دراسة حالة مدينة أصفهان، إيران .

اسم الباحث: نسيم حيدر نجاد.

مكان الدراسة: مدينة أصفهان، إيران.

اشكالية الدراسة: على الرغم من أن المناطق الحضرية تغطي جزءا صغيرا جدا من سطح الأرضي في العالم فقد أدى التوسع الحضري السريع إلى تغيير المشهد بشكل كبير وشكل آثار بيئية واجتماعية هائلة هذه الآثار مهمة جدا للدراسة بشكل أساسي في المناطق المتغيرة بسرعة مثل المستوطنات الحضرية في البلدان النامية.

أهداف الدراسة:

تطوير منهجية فعالة لتحديد ومعالجة الأنماط المكانية والإجتماعية والإقتصادية الهامة لدعم الإدارة الفعالة وتخطيط البرامج نحو تنمية حضرية مستدامة، ثم تقديم مدينة أصفهان في إيران كدراسة حالة.

منهجية الدراسة:

اقترحت الدراسة اعتماد نموذج بحث يدمج مؤشرات الطيفية الكاملة بالفرق الطبيعي المعدل (MN DWI) ودليل الغطاء النباتي المعدل للتربة (savi) والفهرس الحضري (ui) ونهج التصنيف، وقد تم اقتراح هذه الطريقة لتحديد سعة نطاقات من صورة القمر الصناعي لأخذ سات أصلية في نطاقات موضوعية المنحنى، كانت الخطوة الثانية هي تحليل نمو التوسع في أصفهان بين عامي 1990 و2010 ثم تطبيق مؤشرين رئيسيين لتحديد التوسع الحضري، بما في ذلك مؤشر تمايز التوسع الحضري (uedi) ومؤشر كثافة التوسع الحضري (ueii)، علاوة على ذلك تطوير مجموعة من المقاييس المكانية لتحديد الأنماط الإجتماعية والإقتصادية، شدة النشاط البيئي ودرجة توزيع الأنشطة بالتساوي، ومدى تجمع المناطق الفرعية عالية الكثافة.

نتائج الدراسة:

تشير الدراسة إلى أن مدينة أصفهان اتسمت بالتوسع العمراني الكبير خلال العقد الأول حيث يوضح تحليل الأنماط المكانية أن المدينة شهدت نمطا تجميعيا هائلا في المناطق المركزية ونمط قفزات في المناطق الشبه الحضرية، فضلا عن النمط العقدي والخطي في المناطق الوسطى خلال فترة الدراسة.

من خلال اعتماد التدابير الاجتماعية والاقتصادية، ثم التأكيد على أن الامتداد المحلي (الانقطاع والتنمية الشريطية) كان من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية السائدة لمدينة أصفهان على مدى 20 عاما، بمعنى آخر تم تأكيد النمط المترابط الأطراف (القائم على الوظيفة وكثافة السكان) من خلال القيمة المنخفضة للكثافة ومعامل دوران فضلا عن الدرجة العالية لمعامل بيني.

إن التوسع في المناطق وانخفاض التكتل بشكل عام أدى إلى أن المدينة شهدت نمطا مترامي الأطراف على مدار 20 عام.

الحلول المقترحة:

إن جعل مدينتنا أكثر متعة للعيش فيها هي إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي يتم تنفيذها كجزء من سياسة البيئة الوطنية، والتي تعطي الأولوية للحفاظ على التوازن بين التوسع الحضري وحماية البيئة والمواقع الطبيعية في حالة مدينة أصفهان، إذا استمر التوسع الحالي في المستقبل، يمكن أن تتطور المناطق الحضرية الجديدة في المناطق الهامشية والريفية، وبالتالي يصبح الصراع بين التوسع الحضري السريع وموارد الأراضي المحدودة أكثر وضوحا.

جوانب الاستفادة: استفدت من الناحية النظرية في توضيح بعض المفاهيم التي سأستخدمها في دراستي.

8- المقاربة النظرية لموضوع الدراسة:

إن دراستنا للمدينة من هذا الباب هو محاولة منا لفهم إحدى الإشكالات الأساسية في الدراسات الحضرية المعاصرة، فيما يتعلق بالآثار التي يتركها التمدد الحضري على مرفولوجية المدينة ومن منطلق منهجي أن نتناول بالبحث والتحليل البعد النظري والإمبريقي لهذه الدراسات عبر ميدان علم الاجتماع الحضري، وهدفنا هو عرض الاجتهادات النظرية والمدارس المختلفة التي سعت لدراسة المدينة وهو على مستويين، الأول يعنى بتحديد مرجعيات النظرية التي تساعدنا في تفسير وتحليل واقع المدينة عبر مختلف الأبعاد والتوجهات، وهذا من شأنه أن يحدد لنا إطار نظري من أجل فهم أبعاد المشكلة.

أما المستوى الثاني فهو مرتبط بالأول من حيث أن سرد هذه النظريات من شأنه أن يساعد على وضع نموذج معين نجعله منطلق أساسي في قياس حجم المشكلة الحضرية المعنية بالدراسة.

ومن هذا التقديم يمكننا استعراض جهود النظرية الامبريقية في دراسة المدينة من خلال اسهامات العديد من المفكرين والباحثين الذين قدموا اسهامات نوعية وهامة شكلت فيما بعد مدارس متميزة تعتبر مرجعيات أساسية في فهم المدينة وأبعادها ومن هذه النظريات نجد النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية وعلى رأسها نظرية القطاع التي تخدم موضوع الدراسة.

نظرية القطاع "هومر هويت":

جاءت هذه النظرية كنتيجة لتحليل تجريبي واسع النطاق تضمن 142 مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية قام فيها "هومر هويت" H. hoyt سنة 1939 برسم خرائط لثمانية متغيرات سكنية لتلك المدن وأهم ما تضمنته تلك المتغيرات القيمة الإيجارية للأرض وتقول هذه النظرية بأنه عندما يحدث وتتغير وسيلة استخدام الأرض بالقرب من المركز فإنه يتعمق

ويمتد ويكون قطاع له صفاته المميزة، حيث يكون هناك دائما ميل لوجود قطاعات متميزة في المركز حول شرايين المواصلات التي تمتد عبر المدينة.

حيث منح "هويت" أهمية كبيرة لهذا المفهوم في تحليل نمو المدينة والمناطق الحضرية الذي يرى من خلاله أن القطاعات السكنية في المدن، أو سكن الطبقات الإجتماعية يتحدد من خلال القيم الإيجارية وهذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدخل الفردي.

ويحتوي النموذج القطاعي على خمسة قطاعات هي:

1-منطقة التجارة والأعمال تتوسط قلب المدينة.

2-قطاع السكن منخفض الطراز.

3-قطاع السكن متوسط الطراز.

4-قطاع السكن عالي الطراز.

فالذي يتحكم في اختلاف وتنوع القطاعات هو الدخل الفردي وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الأطراف تحدد نظرية القطاع أهمية الدخل الفردي حيث أنه كلما ارتفع دخل الفرد مكنه من الانتقال إلى قطاع سكني آخر وهذا يساعد على توضيح أهمية الصناعة كنشاط اقتصادي مثلا تم توطينه في منطقة ريفية بسيطة، حيث ساهمت في القضاء على البطالة وتحسين مستوى الفرد وهذا ينعكس بالإيجاب على أفرادها، كذلك ربطها بالمناطق المجاورة من خلال شبكة المواصلات و حيث يكون تنوع القطاعات السكنية وشق الطرق على حساب مجال فيزيقي، عن طريق عملية الغزو والاحتلال، مما يساهم في تقلص مساحات الأراضي في المستقبل وتغير الملامح الفيزيقية للمنطقة.

وباعتبار أن موضوع الدراسة يتمحور حول التمدد الحضري وأثره على مرفولوجية المدينة فنظرية القطاع اهتمت بدراسة المدينة وتمددها في قطاعات وحسب النشاطات الموزعة في المجال الحضري وهي النظرية الأفضل والأُقرب التي تدرس تمدد المدينة انطلاقا من مركز المدينة إلى اتجاهات مختلفة.

الفصل الثانـي:

التأصيل النظري لموضوع الدراسة

تمهيد

أولا: التمدد الحضري

ثانيا: مورفولوجية المدينة

ثالثا: الدينامية الحضرية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تشهد الجزائر تطورا سريعا في نمو سكانها مما أدى إلى حدوث ظاهرة التمدد الحضري والتي عمت مختلف مدنها سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ساحلية أو داخلية. وللتعرف على هذه الظاهرة أكثر وتوضيح الرؤية حولها سوف نتطرق في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم والعناصر التي تتمحور حول التمدد الحضري ومرفولوجية المدينة والتي تساعد على شرحها وفهمها.

أولا: التمدد الحضري:

تأتي أهمية التمدد في الأراضي الحضرية من كونه يشكل تغييرا في خريطة استخدامات الأرض من حيث الشكل والاتجاه والمحتوى والنتائج، إذ أن نمو وتوسع ظاهرة الحضر لابد أن يصحبه نمو في المخططات الهيكلية للمدن.

1- أنواع وأشكال التمدد الحضري:

1-1 أنواع التدد الحضري:

- **التمدد الداخلي:** يتجسد في تكثيف البنايات داخل المدينة على حسب الجيوب العمرانية والأماكن الشاغرة واستغلال أو زيادة عدد الطوابق.
- **التمدد الخارجي:** هو عبارة عن امتداد عمراني يسمى بالامتداد الأفقي ويتجسد في ثلاثة أشكال:

- **الامتداد:** ظهر بخروج المساكن خارج المدينة القديمة مما يرسم الانتشار الأفقي وميلاد التجمعات على النموذج الخطي، الشطرنجي، الاشعاعي، حسب اتجاه شبكة المواصلات.
- **المدن التابعة:** تتميز بقربها من المدينة الأم وهي مرتبطة وظيفيا بها.
- **المدن الجديدة:** وهي مدن مستقلة بذاتها تقع على مسافة كافية من منطقة المدينة الكبرى ولا يضطر سكانها إلى الإنتقال اليومي للعمل، وتتطلب المدن الجديدة تطوير قاعدة وظيفية متينة من سكن وخدمات لسد احتياجات السكان .
- **التجمعات السكنية الجديدة:** وهي مناطق يسودها تطور سكاني ومركز توظيف وتعتبر هذه التجمعات حلا بديلا للسكن في التجمعات السكنية العشوائية وبمرور الوقت تحقق الاكتفاء الذاتي من حيث التوظيف والخدمات لسكانها الحليين[1].

[1] بوزغاية باية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 90-91-92.

1-2 أشكال التمدد الحضري:

يمكن اعتبار التمدد أنه زيادة التجمع السكاني من حيث المساحة (تغير مورفولجي) بوتيرة تفوق زيادة السكان، ما يؤدي إلى زيادة المساحة المبنية ونميز فيه عدة أشكال هي:

- **التمدد العشوائي:** هو الامتداد العمراني لاستعمالات الأرض الحضرية من دون خطة سابقة أي كيف ما يشاء توقيع هذه الاستعمالات، لمجرد وجود عوامل تساعد في إقامة تلك الاستعمالات وهي تتخذ أشكالا عديدة .

أ – الشكل التراكمي: هو أبسط نمو عرفته المدينة، يتم بملأ مساحات داخل المدينة أو البناء عند مشارفها وأطرافها.

الشكل رقم 1: تمدد عشوائي غير مخطط

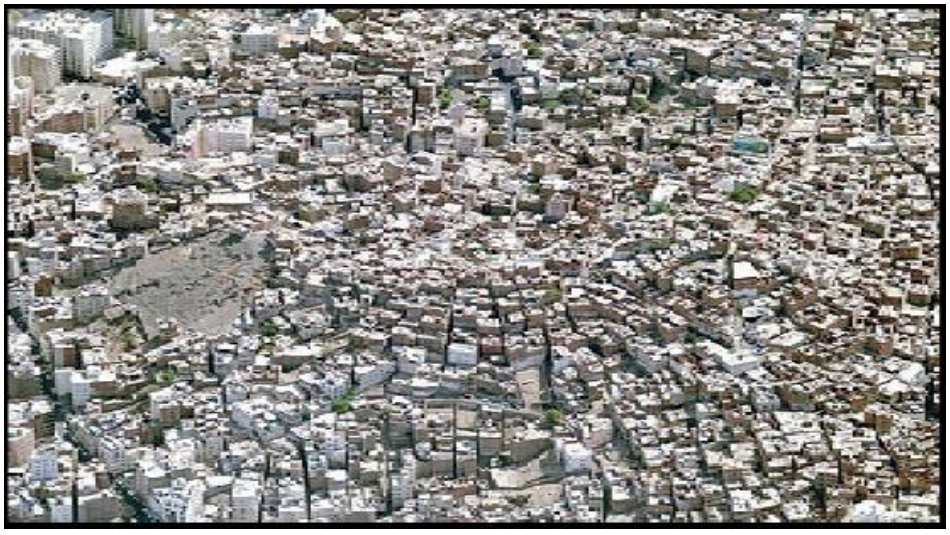

المصدر: بارة جمال، التمدد الحضري وأثره على المجال باستعمال تقنيات الجيوماتيك (GIS, RS)، دراسة حالة مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، فرع تسيير التقنيات الحضرية تخصص: تسيير المدينة، ميدان العمران، الهندسة المعمارية ومهن المدينة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021-2022، ص 11.

ب – التمدد متعدد النوى: هو ظهور مدينة حديثة بالقرب من أخرى قديمة ثم تندمج هذه المدن مكونة مدينة كبيرة (ميتروبوليتانية) .

ج – التمدد المتدرج: نجده على شكل قفزات متناثرة الهدف، منها إنشاء مجمعات حضرية غير متصلة عمرانيا بالمدينة المركزية.

الشكل رقم 2: تمدد على شكل قفز

المصدر: بارة جمال، المرجع السابق، ص 11.

– التمدد الخطي أو الشبكي: ويتخذ هذا النوع من التمدد الحضري تشكل أشرطة ممتدة من مركز المدينة نحو الخارج مع امتداد طرق المواصلات.

الشكل رقم 3: تمدد الخطي او الشبكي

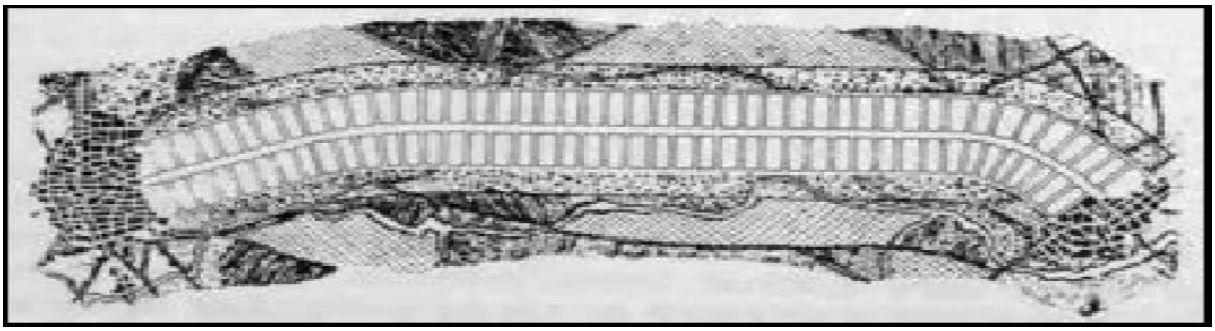

المصدر: بارة جمال، المرجع السابق، ص 12

- **التمدد المحوري:** يكون التمدد مع خطوط النقل والمواصلات وقد تترك فضاءات واسعة بين تلك الامتدادات، ويشبه هذا النوع من التمدد الشكل الخطي أو الشبكي، إلا أن الاختلاف بينهما هو أن التمدد الشبكي يكون شكلا نجميا مع خطوط النقل والمواصلات.

- **التمدد المخطط:** يتم هذا الشكل من التوسع عن طريق تدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه التمدد الحضري وتنظيمه وتجهيزه.[1]

2- مراحل التمدد الحضري:

2-1- المرحلة الأولى: المدينة كنواة تمارس استقطابها للمجالات المحيطة، وتعمل على تحويلها من ريفية إلى حضرية، والعملية تتم بفعل الاحتكاك والتماس.

2- 2- المرحلة الثانية: في نفس الوقت تعمل النواة من خلال ارسالها إشارات التحضر تؤثر على مجال أوسع من المناطق وتعمل على تنشيط المراكز والتجمعات السكانية المحيطة لتصبح بدورها أنوية استقطاب ثانوية.

2-3- المرحلة الثالثة: يتم تعميم عملية التمدد وتوسيع مجال التأثير.

الشكل رقم 4: مراحل التمدد الحضري

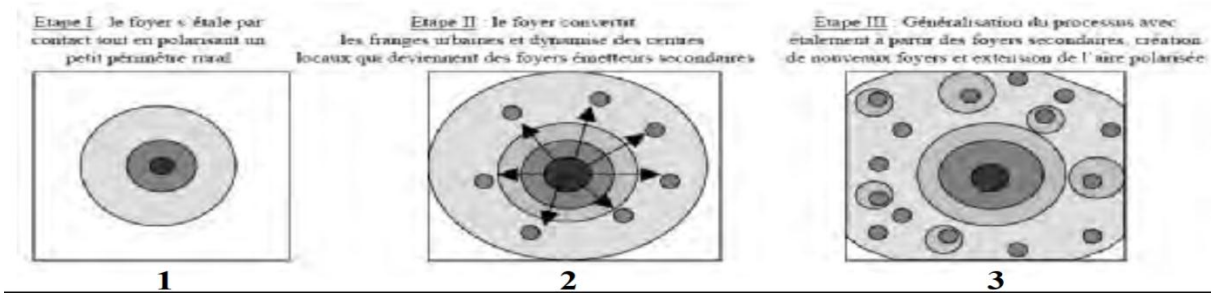

المصدر: عبد الحكيم كبيش، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تهيئة المجال، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2010-2011، ص 19.

[1] بوزغاية باية، مرجع سابق، ص 9-10-11-12.

3- دوافع وميكانيزمات التمدد الحضري:

3-1 دوافع التمدد الحضري:

يختلف الباحثون في تحديد أسباب التمدد الحضري، غير أن أغلبهم يجمع على ثلاث نقاط رئيسية كما ذهب إليه "F.Parfait" حيث يقر بأن النمو أو التمدد الحضري يرتبط مباشرة بثلاثة أسباب رئيسية هي:[1]

- الزيادة الديموغرافية (تجاوز معدل الولادات بالنسبة لمعدل الوفيات)
- انتقال سكان الأرياف نحو المدن.
- تحول وانتقال المدن الصغيرة نحو تجمعات هامة.

أما "Pierre Merlin" فقد تعدى الطرح السالف ولكن بصورة مكملة غير مناقضة له، مبرزا أسباب النمو الحضري في نقطتين اثنين، فبالإضافة للزيادة الديموغرافية الواردة في الطرح سالفا، يضيف سببا آخر ناتجا عن هذه الزيادة يتمثل في زيادة استهلاك المجال[2].

وتنقسم دوافع التمدد الحضري إلى دوافع مباشرة وغير مباشرة، وهي تختلف من مدينة إلى أخرى ونذكر منها:[3]

أ – دوافع سياسية: يكون ذلك بإصدار قرارات سياسية لإنجاز مدن بجميع مكوناتها سكن، تجهيزات، طرق، شبكات مختلفة وهذا بدوره يساعد على توسيع هذه المدن وخلق أقطاب تنموية ويزداد الطلب على العقار ويتم التكثيف وملئ الجيوب الشاغرة داخل النسيج العمراني مما يؤدي إلى توسع وتمدد المدن ونموها.

---

[1] فارس علي، **العقار الحضري وعلاقته بالتوسع والتشكل العمراني**، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، تخصص التجمعات البشرية في المناطق الجافة وشبه الجافة، جامعة بسكرة، 2014، ص 98.

[2] فارس علي، مرجع نفسه، ص 98.

[3] مرايحي عبد الحميد، **شمامي خالد، النمو الحضري واشكالية التوسع حالة مدينة عين البيضاء**، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة، تخصص تسيير المدن، جامعة العربي من مهيدي، أم البواقي، 2013، ص 13.

ب – دوافع اقتصادية: إن القيام بعملية التنمية في بعض المدن يؤدي حتما إلى النزوح الريفي نحو هذه المدن وهذا ما ينجر عنه استهلاك كبير في المجال الحضري.

ج – دوافع تكنولوجية: من ضمن العوامل المهمة والرئيسية التي تنشأ عليها المدن وتتمدد : التطور التكنولوجي، فبظهور الصناعة نشأت العديد من المدن وزادت حدة تمددها مع زيادة التقدم التكنولوجي.

د – دوافع اجتماعية: تتمثل في كل من النمو الديموغرافي والهجرة الداخلية بالإضافة إلى تحسن مستوى المعيشة[1].

الشكل رقم 5: أسباب التمدد الحضري

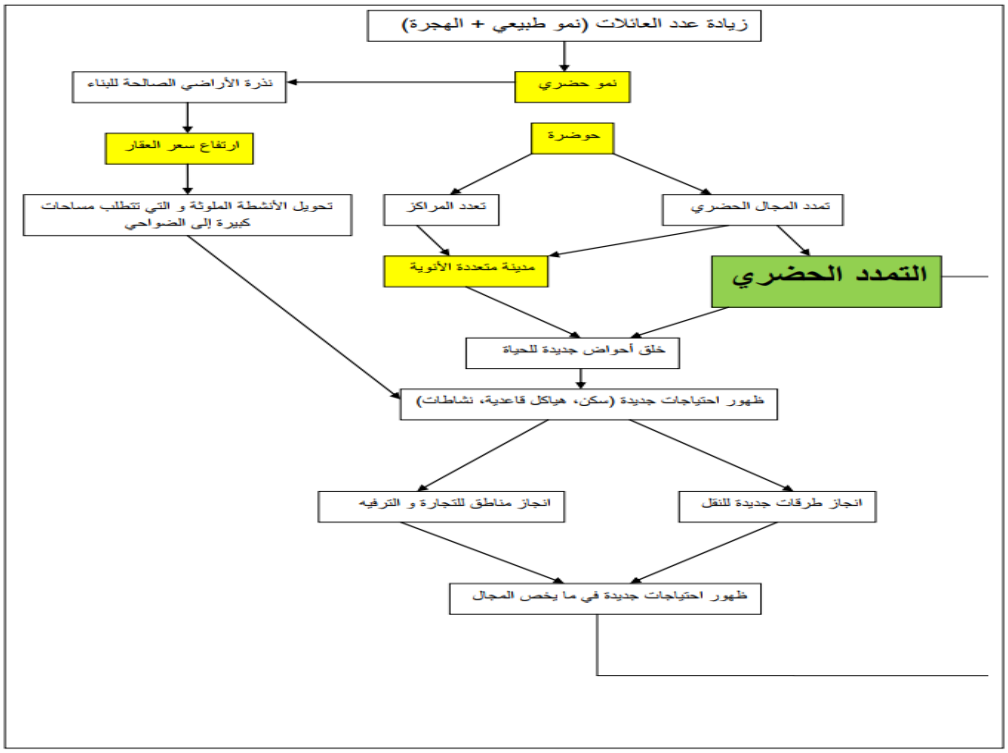

المصدر: صويلح ياسين، دراسة مدى تأثير العوائق الطبيعية و الفيزيائية على التمدد الحضري حالة: التجمع الحضري قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل.م.د في تسيير المدن و التنمية المستدامة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدن، جـــــامعـــة صالح بوبنيدر–قسنطينة 03، 2018–2019، ص 22.

[1] مرايحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 20.

3-2- ميكانيزمات التمدد الحضري:

يعتبر التمدد الحضري في الواقع هو نتاج النمو السريع لتحضير الضواحي منذ النصف الثاني من القرن العشرين وقد ساهمت في تضاعف آثاره مجموعة من العوامل من بينها:

- **الحركية الفردية (السيارة):**

ظهور السيارة وتطورها السريع سمح بتقديم خدمات أكبر وأهم بكثير من النقل الجماعي، فهي تسهل الوصول إلى كل الأماكن المتاحة، بأقل تكلفة وأكثر بعدا من مراكز المدينة، إذا تطورت شبكة النقل وانتشار السيارات يلعب دورا رئيسيا في توضيح التغيرات في الأشكال الحضرية.

- **التحولات الإجتماعية الثقافية:**

مع تطور تركيبة الاسر التي أصبح عددها أكثر وقل عدد أفرادها، وتعبر نمط معيشتها، وصارت تبحث عن طريقة أخرى للحياة، والبحث عن السكن الفردي، بعيدا عن الضجيج الناتج عن مركز المدينة، كل هذا أدى بشكل عام إلى البحث عن نوعية حياة معينة، وزيادة في احتياجات السكن، هذا ما يترجمه التوسع الهائل للمجال الحضري، وظهور ظاهرة التعمير على الضواحي.

- **الأشكال الجديدة لتموقع الأنشطة:**

نظرا لتعدد أشكال التموقع وتعقدها أكثر خاصة في السنوات الأخيرة هذا ما أدى إلى تطور وتحول أنشطة الخدمات، فبالإضافة إلى تلك النشاطات التي نجدها في مراكز المدن، ظهرت مواقع أخرى موازية بضواحي المدينة بعيدة عن المركز أكثر ملائمة، أكثر استجابة

لاحتياجات السكان وأحسن ولوجية زيادة على ذلك فهي تمتاز بمساحات كبيرة نظرا لتوفر العقار وقلة كلفته هذا ما يساهم بشكل كبير في تمدد المساحات الخضراء[1].

- **سياسة التخطيط:**

إن سياسة التخطيط التي يقوم بها المسؤولين يمكن أن تلعب دورا فعالا في عملية التمدد الحضري من خلال تعزيز تنمية الضواحي بتطبيق مختلف برامج الاسكان من جهة ومن ناحية أخرى دعم البنية التحتية في هذه المناطق مثل (الطرق، المرافق العمومية، المدارس، الطرقات السريعة) هذا ما يجعل عملية التنقل أسرع وأسهل وأكثر أريحية، وبالتالي يصبح الولوج إلى المناطق الضاحوية سهلا، وتمكن السكان من العيش بعيدا عن مركز المدينة دون فقدان الإمكانية من الاستفادة بما يقدمه هذا الأخير من مزايا.

- **انتشار السكن الفوضوي وغير الشرعي:**

عادة ما تكون البنايات غير القانونية وغير المنظمة وغير المصرح بها مذهلة سواء من حيث حجمها أو وفرتها خاصة في العواصم الكبرى والحواضر، في القاهرة على سبيل المثال أحيان سكنية غير قانونية تغطي 50 % من المساحة الحضرية، في المغرب والجزائر 30 % وانتشار مثل هذه الأحياء العفوية التي تتميز بكثافتها والتي تعاني من نقص الخدمات العمومية وشبكات المياه والصرف الصحي يؤدي إلى تمدد كبير للمدينة، ولكن يعد مضيعة للعقار وتدهور المناظر الطبيعية وبيئة الحياة الحضرية وخاصة الفقدان الابدي للأراضي الزراعية[2].

[1] دراسة **تأشير العوائق الطبيعية والفيزيائية على التمدد الحضري حالة التجمع الحضري قسنطينة**، أطروحة مقدم لنيل درجة دكتوراه م . د في تسيير المدن والتنمية المستدامة، قسنطينة، 2018-2019، ص 19-20.

[2] صويلح زكريا، مرجع سابق، ص 20.

4- عوائق ومحددات التمدد الحضري:

تعددت عوائق التمدد الحضري بحسب موقع المدينة نذكر منه:

- **محددات طبيعية:**

وهي التي نتجت على المدينة بصورة طبيعية ولا دخل للإنسان فيها وأن سبب تموضعها لا يرتبط بوجود المستقرة البشرية بالقرب منها، وتشمل : طوبوغرافية الأرض، المسطحات المائية والأنهار، الأراضي الزراعية والغابات، المستنقعات والأراضي المنخفضة، مناطق التنوع الإيكولوجي.

- **محددات فنية:**

وهي محددات شبه شبكات البنى التحتية وأنظمة النقل، إذ تعد المدينة نظاما حضريا يؤدي وظيفته ويتطور بشكل ثابت مع البنية التحتية التي صممت لخدمة سكان المدينة.

- تحتل بعض استعمالات الأرض مواقع للمدينة أو عند أطرافها تحول دون توسع المدينة في تلك الاتجاهات ومنها الآتي: المواقع الصناعية، المقابر، الاستعمالات الخاصة.، المواقع الأثرية، محددات البنى التحتية.

ويمكن أن تشمل محددات أخرى.

- **نوع الملكية:**

تعد من محددات التمدد والتوسع الأكثر أهمية لا سيما إذا كانت ملكية خاصة أو تكون ملكية للوزارات الحكومية لا يمكن تحويل ملكيتها.

- **سياسة الدولة الاقتصادية والتخطيطية:**

تكون أحيانا محدد بوجود قرارات تخطيطية تحد من التمدد الحضري للمدينة تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية.[1]

الشكل رقم6 : عوائق اللتمدد الحضري

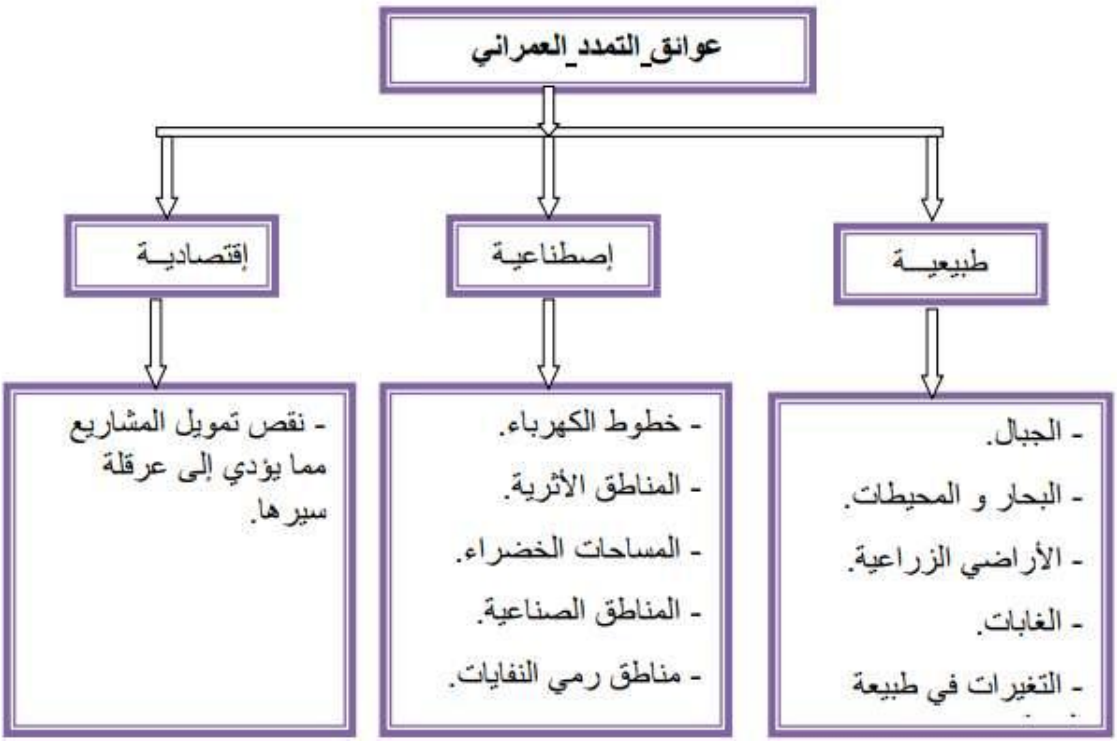

المصدر: عمران يامينة، بن بوزيد سارة، دور الجيوماتيك في مراقبة وتوجيه التمدد الحضري في المدينة المتربولوية قسنطينة، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر فرع تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019-2020، ص 22.

5- التمدد الحضري في الجزائر:

خضعت الديناميكية الحضرية في الجزائر خلال العشرين سنة الأخيرة إلى تأثير عدة عوامل ومختلف الفاعلين حسب الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد هذا ما جعل المجال الحضري

[1] بديار عادل، **ظاهرة التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية، دراسة حالة مدن الحضنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023، ص 54-55.

بمدنها يعرف تمددا حضريا هاما رافقه تجزئة في المجال المبني وتدهور إطار المعيشة والبيئة وهشاشة البنى التحتية وفيما يخص مدن الجزائر يمكننا استخلاص فترتين مختلفتين حسب استراتيجيات الفاعلين في العمران.

من سنة 1962 إلى نهاية 1980 مرحلة التخطيط الحضري العمومي والاقتصاد والتخطيط الموجه من طرف الدولة.

منذ سنة 1990 إلى اليوم، مناخ اقتصادي جديد مع الانفتاح على اقتصاد السوق وظهور الاستثمارات الخاصة في انتاج المدينة.

من سنة 1962 إلى نهاية 1980 بعد الاستقلال حافظت الجزائر على الإرث العمراني الاستعماري طيلة سنوات 70 وحتى بداية سنوات 80، فلم تعرف هذه الفترة أولوية على مستوى التخطيط والتهيئة الحضرية، وتطورها كان يتم في غياب مخطط حضري حقيقي فقد تميزت بامتداد حضري هائل دون أي نوعية حضرية أو هندسة معمارية أو خالية إلى حد كبير من التجهيزات والمرافق العمومية.

ومع نهاية التسعينات ظهرت مختلف المشاكل الحضرية كقلة السكنات والمرافق العمومية لذلك اضطرت الهيئات المسؤولة والسلطات على توفير الحلول، فخلقت ما يسمى بالمناطق السكنية الحضرية الجديدة (zhun) وهي عبارة عن مجمعات سكنية جماعية كبيرة أنشأت فوق الاحتياطات العقارية للبلديات والتي تقع في ضواحي المدن، حيث تكفلت الدولة بتمويل هذه البرامج مواجهتا مع النمو الكبير الذي عرفته المدن الجزائرية في تلك الفترة بهدف الإجابة على متطلبات المجتمع من ناحية السكن والتجهيزات عرفت المناطق الحضرية الجديدة (zhun) تطورا كبيرا بين سنة 1974 و 1990 حيث كانت المحرك الرئيسي للتعمير خلال هذه الفترة وأحد العوامل الأساسية للتمدد الحضري فإن كانت من قبل قد بادرت في تحقيق أهداف إنمائية طموحة، تتوافق مع خيارات التخطيط الحضري السائد في

ذلك الوقت، أي تقسيم المناطق على نطاق واسع لا سيما عمليات التعمير[1] والإسكان، إلا أنها عرفت تأثيرات سلبية مثل: إهدار العقار، ظهور أشكال التحضر العشوائية، ضعف التجهيزات، تدهور البيئة، وعدم وجود رؤية مستدامة للمدينة.

وفي هذا الوقت قامت الدولة الجزائرية بإطلاق عمليات الترقية العقارية وإنشاء المناطق الصناعية(Z) التي في كثير من الحالات ما يكون حجمها أكبر من حجم المدينة القائمة، هذا ما زاد الطين بلة حيث تضاعفت أحجام المدن.

منذ سنة 1990 حتى الساعة : الانخفاض الحاد في اسعار النفط حيث انخفضت عائدات النفط بنسبة 43 % في سنة 1988 مقارنة بسنة 1985 والوزن المفرط للديون الخارجية (الدولة لا تزال تقترض على المدى القصير لتغطية احتياجات الاستيراد) والوضع الاجتماعي المتدهور بشدة (26.8 % من السكان الدين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 عاطلين عن العمل سنة 1987) أحداث الشغب الخطيرة التي شهدتها البلاد في شهر أكتوبر سنة 1988، كل ذلك جاء كرد فعل السلطات على هذا الوضع الجديد من خلال اعتماد سلسلة من الإصلاحات التي تؤثر على جميع القطاعات فانطلاقا من سنة 1990 انتهجت الدولة طريق اقتصاد السوق نظرا لإدراك حدود نظام السياسة الاشتراكية، وكذلك التخطيط الموجه للدولة وبالتالي الانفتاح الديمقراطي والانتقال إلى اقتصاد السوق.

على المستوى العمراني من بين العناصر الجديدة التي تسمح للمساحة الحضرية أن تخضع لتحولات جذرية وعميقة، هي أدوات التعمير الجديدة (مخططات التوجيه العقاري PDAU ومخطط شغل الأراضي POS وقانون التوجيه العقاري 90-25 لسنة 1990، فمن جهة كان لأدوات التعمير الجديدة PDAU و POS دور كبير في عقلنة استعمال العقار، كما

[1] مصطلح: دراسة **مدى تأثير العوائق الطبيعية والفيزيائية على التمدد الحضري حالة ياسين التجمع الحضري قسنطينة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل . م . د في تسيير المدن والتنمية المستدامة، قسنطينة 2018-2019، مرجع سابق، ص 26-27-28.

أن قانون التوجيه العقاري أعاد تأهيل الملكية العقارية وتعويض التسيير المركزي للدولة بتسيير يعتمد على سوق العقار الحر والذي لم تعد فيه الدولة هي الفاعل الوحيد.

بعد أن أصبحت الدولة ليست هي الوحيدة التي تستثمر في المشاريع الحضرية وتعدد الفاعلين في هذا المجال، والتوسع الكبير الذي عرفه المجال الحضري والذي سبب ندرة العقار وارتفاع سعر الأراضي الصالحة للبناء، كل ذلك أدى إلى ظهور أشكال جديدة من السكنات وهي السكنات الفوضوية أو غير الشرعية والتي بدورها تلتهم مساحات كبيرة غالبا ما تكون فوق أراضي فلاحية.

ثانيا: مورفولوجية المدينة:

1- مراحل نمو المدن:

تمثل كتابات لويس ممفورد Luis Mumford، الاهتمام بالتطور التاريخي للحياة الحضرية، ركز فيها على تطور الثقافة الحضرية ففي كتابه (ثقافة المدن) سنة 1938، بين ممفورد أن المدينة تمر بعد مراحل تطورية اختصت كل منها بسيطرة نموذج معين لمجتمع حضري يتسم بخصائص ثقافية متميزة وكانت أهم النماذج الحضرية التالية:

أ – مرحلة النشأة "الإيوبوليس": ويقصد بها المدينة في فجر قيامها وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض واستقرار الحياة الإجتماعية إلى حد ما، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة، واستئناس الحيوان، وتربية الطيور، وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة واكتشاف الإنسان المعادن، وهي تمثل عند مرحلة ما قبل التحضر preurban.

ب – مرحلة المدينة الصغرى "البوليس–polis":

وتشير إلى مجتمع محلي حضري متطور إلى حد ما، تميز بتقسيم جزئي للعمل في المجال الإقتصادي، وبدرجة ما من التمايز في مجال الحرف وتنوع الأعمال والوظائف، كما تميز بوضوح التنظيم الإجتماعي والإداري والتشريع وتنبثق فيها التجارة وتتسع الأسواق التقليدية والقديمة للتنظيمات الأسرية والدينية وبالروابط الوثيقة بين الأفراد والجماعات نظرا لارتباطه بحدود مكانية واقليمية أكثر ضيقا.

ج – مرحلة المدينة المسيطرة: الميتروبوليس–metropolis:

وتعرف بالمدينة الأم وتشير إلى مجتمع محلي حضري ذو موقع استراتيجي ومركزي، يتكاثف فيها عدد السكان يتوفر فيها الطرق السهلة وتربطها بالريف شبكة من المواصلات، فتكون

مركز جذب للمهاجرين من المناطق المجاورة، تنفرد بمميزات التبادل خاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي، وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الإجتماعي والسياسي إلى جانب المركزية الإدارة، واتساع ملحوظ في الرقعة المكانية التي يشغلها أو يمارس وظائفه في إطارها[1] .

د – مرحلة المدينة العظمى "الميجالوبوليس–megaloplis:

وتتمثل في إنبثاق المدن العظمى في القرن 19م وهو شكل لمجتمع محلي حضري أكثر ضخامة وأكبر حجما وأعقد تنظيما، فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء في موجات متابعة، وتعتبر سيطرة المدينة على الإقليم في المجالات العسكرية والتجارية والخدماتية، وسيادة التنظيمات البيروقراطية وغلبة العلاقات اللاشخصية والفردية.

هـ – مرحلة المدينة الطاغية–tyrannoplis:

وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات... من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدوا المشكلات الإدارية الفيزيقية والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم، أوسع ما تكون انتشارا ووضوحا، ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق في جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوب.

و – مرحلة المدينة المنهارة "النيكروبوليس–nekropolis":

يمثل هذا النموذج من المجتمع نهاية المطاف في مراحل التطور الحضري، ومع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محالة في نظر "ممفورد" عندما يصل التفكك إلى ذروته على إثر

[1] بوزغاية باية، **توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة**، مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، السنة الجامعية، 2015–2016، ص 49.

حرب أو ثورة أو انقلاب، مقترنا بأفول وإحياء جديد للريفية وتظهر ما أسماء ممفورد (مدن الأشباح).

2- مكونات المدينة:

في هذا الجزء نحاول معرفة مكونات المدينة بحيث أن هذا الأخير يوضح لنا نقطة التشابه الرئيسية بين كل المدن والتي من خلالها تأخذ معرفتها وبالتالي التعامل معها وتتكون من العناصر التالية:

مركز المدينة: منطقة الخدمات الرئيسية الذي يحتوي الأنشطة والمتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة.

المنطقة السكنية: هي الأحياء والمجاورات السكنية بأنواعها المختلفة .

شبكة المواصلات: وهي الطرق بأنواعها والسكك الحديدية.

الخدمات العامة: وهي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات والمدارس.

المنطقة الصناعية: وهي التي تحتوي على المصانع والورش الكبيرة.

المساحات الخضراء المفتوحة: وتشمل المنتزهات والملاعب[1].

3- وظائف المدن:

إن المدينة تقوم بأدوار ووظائف مختلفة ومتعددة الجوانب وفقا لطبيعة وظروف نشأتها وتطورها، وتنمو كلما اختلفت الوظائف التي تؤديها، وتتجلى الوظيفة في تحديد الحياة

[1] لامعة أحمد، **رصد تطورات العمران الصحراوي واستطلاع ممارسته المستقبلية، حالة مدينة وادي سوف**، رسالة ماجيستير في تسيير التقنيات الحضرية، 2018-2019.

الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، وتؤثر في إقليمها، وقد ظهرت تصنيفات عديدة ولعل أنسبها هو الموضح كالتالي:

الوظيفة الدفاعية:

ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن حياة المدينة في وظيفتها الأساسية، ومن الأمثلة على هذه المدن القلاع التي أنشأها الرومان.

الوظيفة الإدارية:

المدينة هي مقر السلطة العامة وتشمل المنطقة التي حولها أو يتسع إلى وحدة قومية ومن الأمثلة عنها: السلطات الدولية "نيويورك" و "جنيف".

الوظيفة التجارية:

تمثل الاهتمام الأول مع تقدم الزمن تتزايد الأهمية التجارية ومن أمثلتها نجد: مدن القاعدة التجارية "شيكاغو"، مدن المستودع التجاري "لندن" "نيويورك" .

الوظيفة السياسية:

كانت الإدارة ضرورة منذ نشأة المجتمع المستقر، وكان لابد لها من أن تمارس من نقطة مركزية، فهي من الوظائف الأولية دون شك ومن أمثلتها : جميع عواصم الدول السياسية.

الوظيفة الصناعية:

وهي حديثة ظهرت منذ الثورة الصناعية.

الوظيفة الصحية والترفيهية:

هذان الوظيفتان تشتركان معا في "البطالة" سواء مرضى لا يعملون أو أصحاء ينشدون الراحة والترفيه.

الوظيفة الدينية والثقافية:

الدين أو الثقافة وظيفتان متلازمتان، فإن كان الدين هو الأصل فإن الثقافة وظيفة تبعية لا تنفصل عنها فهي ثقافة دينية حتى في مجال علوم الدنيا فلا انفصال بها عن علوم الدين مثل: مدينة "مكة المكرمة"، "بيت المقدس"، "الفاتيكان"[1].

4- خصائص المدينة:

من الصعوبة إطلاق سمات عامة للمدن وضع ذلك فقد حدد "لويس ويرث" في مقاله الذي نشره عام 1938 بعنوان "الحضرية كأسلوب في الحياة" أن المدينة تتميز بكبر الحجم والكثافة العالية نسبيا وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس (التباين) بين سكانه، وأكد أن هذه الخصائص (الحجم، الكثافة، اللاتجانس) تؤدي بدورها إلى عدد من الخصائص التي ترتبط بطبيعة الحياة في المدينة وشخصية سكانها[2].

ومن السمات العامة للمدن:

[1] مرجع سابق، ص 33، (لامعة أحمد).

[2] حيان جواد: **قراء المدن**، دار قابس، لبنان، بيروت، 2005، ص 85.

1- المهنة: يعمل غالبية سكان المدينة في مهن الصناعة والتجارة ومهن أخرى غير زراعية وفي الوظائف المتخصصة كوظائف الإدارة والحكم، وبصفة عامة يعمل الحضريون في كل الأعمال غير العمل الزراعي[1].

2- المظاهر الثقافية: تمتاز المدينة بأنها كبيرة ومتنوعة وبها ميادين فسيحة ومعارض ومتاحف ومقاهي، وفي العمارة ترى العمارة الحديثة على جوار المبنى القديم، وحي الأغنياء ملاصقا لحي الفقراء، كل هذه الأضداد مجتمعة في المدينة وتختلط فيها الأجناس والثقافات وهي تسمح وتجشع الفروق الفردية باستمرار[2].

3- الإنسان الحضري: تصبح العلاقات الإجتماعية في المدينة علاقات سطحية ومؤقتة وبالرغم من اجتهاد الإنسان الحضري باكتساب المعارف الجدد إلا أنه يهتم بكثرة الناس الذين يتصل بهم أو يذهب إليهم كما يزعجه أن يسير بين الناس في الشارع أو الجلوس معهم دون أن يعرفهم، ويسلك الإنسان الحضري سلوك عقلانيا وقد يفقد ولائه بعائلة ويتحمل مسؤولياته ونتيجة أخطائه.

4 – التشريعات القانونية: تبرز هذه التشريعات للضبط الإجتماعي في المدينة لتحل محل العادات والتقاليد وذلك بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية.

5 – البيروقراطية: يرى "ممفورد" أن امتداد خطوط النقل بأشكاله واتساع طرق التجارة كلها تؤدي للعاصمة، نظرا لتمركز كل النشاطات السياسية والإدارية والتربوية بها، كذلك كل

---

[1] حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري**، ط1، مؤسسة كتاب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

[2] هبة فاروق القباني، **المدينة (التعريف والمفهوم والخصائص)، دراسة التجمعات الحضرية في سوريا**، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط العمراني والبيئة، 2007، ص 4.

الاختراعات الآلية وأدوات الكتابة والطبع والنشر والتسجيل وغيرها ساعدت على قيام ظواهر البيروقراطية في المدينة[1].

6 – امتداد حدود المدينة للخارج: تمتد المدينة خارج حدودها وتؤثر وتسيطر على المناطق التي تقع خارج حدودها[2].

5– نشأة الدراسات المورفولوجية:

يعد الإتجاه الهوسماني من الأمثلة الرائدة في مجال التغيير المرفولوجي للمدينة وارتبط إسمه بأسلوب حضري ومعماري ميز الإنجازات الحضرية في مدينة باريس وقد وضع من طرف البارون هوسمان في نهاية القرن 19، يتميز هذا الإتجاه بتغيير مذهل للنسيج الحضري وبصفة أساسية في المركز من خلال تعويضه بنظام شبكة مواصلات جديدة بالإضافة إلى بعض التجهيزات والفضاءات .

ولعل ما أكسب هذا الإتجاه أهمية أكبر هو أنه تميز بنمط معماري ملائم وموجه كل الشرائح الإجتماعية بالإضافة إلى ذلك كله فإنه كان موجه لتحقيق جملة من الأهداف :

- ضمان الحركة والتنقل بين مناطق المدينة.
- السلامة والصحة (تجنب انتقال الأمراض المعدية).
- الحفاظ على جمالية المكونات الحضرية للمدينة.

تواصلت عمليات التجديد على الطريقة الهوسمانية إلى غاية الحرب العالمية الأولى في كل من باريس وباقي المدن الفرنسية وإلى كثير من المدن الأوروبية والأفريقية مثل القاهرة وتونس وآيرس.

[1] هبة فاروق القباني، مرجع سابق، ص 4.

[2] عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 61.

وقد أسهم ذلك في تزايد الإهتمام بدراسة العلاقة بين البناء الاجتماعي والبيئة الفيزيقية خاصة المجال الحضري في ضوء نماذج التوزيع المكاني للسكان والخدمات والكثافة السكانية ونمط الحياة ومختلف مكونات الشكل الاجتماعي .

يقترح موريس هالبواك في كتابه المرفولوجيا المقصود بالبنى الاجتماعية والأشكال الاجتماعية يعتبر هالبواك أن المظهر الخارجي للأشياء المعدنية وتنظيم الطبقات الجيولوجية وأشكال النباتات وبنية الأعضاء والأنسجة كلها أمثلة للدراسات المرفولوجية في مجال علوم الطبيعة أما في المجال الاجتماعي يجري الحديث عن الأشكال في مفهوم غامض ومجازي وبالتالي علينا تحديد المقصود بالبنى والأشكال الاجتماعية ويحددها كالتالي:

أولا: شكل توزيع السكان على مساحة الأرض والذي يعتبر واقع مادي محض في مظهر يمثل طبيعة المكان وظروفه بالإضافة إلى ما يصبح عليه نتيجة لتوطن السكان فيه[1] .

ثانيا: تعتبر بنية الجماعة السكانية في مظهرها وفي تكوينها من الجنسين والأعمار المختلفة حيث تكون الفروق في هذا المجال ملموسة وفي نفس الأهمية بالنسبة للخصائص المادية، وتكون هذه المتغيرات قابلة للإمتداد (زيادة النمو السكاني في فئة عمرية معينة أو في كل الفئات) والحركة والتنقل مثل: انتقال الأسر والجماعات داخليا أو خارجيا.

ثالثا: الشكل الثالث هو ما يعرف بالوقائع الأخلاقية ويركز في هذا الجانب على العلاقات الاجتماعية بين السكان كعلاقات القربى والجيرة ويتأثر كلا الجانبين (المورفولوجيا الاجتماعية والحضرية) فيما بينهما بشكل متفاوت، بحيث يؤثر كل جانب على الآخر وينعكس ذلك على المجال الأكبر وهو المدينة.

[1] لطرش سارة، **دراسة للمرفولوجيا الإجتماعية والحضرية بالتجمعات السكنية الحديثة**، مجلة المعيار، مجلد 27، عدد (رت 74)، السنة: 3، ص 2.

6– المراحل المرفولوجية العامة للمدينة:

1 – مرحلة النشأة:

هي التي يبرز فيها العامل الأساسي الذي يؤدي إلى نشوء المدينة سواء كان دينيا أو حربيا أو إداريا وليس شرطا أن تستمر المدينة في تأدية وظيفتها من خلال هذا العامل قد تتبدل وظيفتها.

2 – مرحلة النمو:

حيث يزداد عدد سكانها (المدينة) وترقى إلى مستوطنة ثم إلى بلدة .

3 – مرحلة النضج:

حيث يتضخم السكان وتزداد الكفاءة الوظيفية للمدينة ولأقاليمها حيث ترقى البلدة إلى مدينة.

4 – مرحلة الاكتمال:

حيث تسبق المدينة غيرها من المدن فتبرز في أنها تؤدي الوظيفة في القطر كأن تكون عاصمة إدارية أو تجارية أو مركز ديني وترقى من مدينة صغيرة إلى مدينة كبيرة ويشير بعض الباحثين إلى أن المدينة العربية مرت من خلال تاريخها بثلاث مراحل مرفولوجية إذا ما اعتمدنا الأنماط السكنية معيار للتغير، إلا أنه يمكن زيادة هذه المراحل حسب طول تاريخ المدينة وبنيتها الوظيفية عن المميزات والخصائص الداخلية للمدينة، ثم اتباع أسلوب قريب مما اتبعه العلماء وعند دراسة مدينة بطريقة توضح الشخصية المنفردة لمدينة ما وهنا تتحد دراسة المرفولوجية من خلال خطة وخصائص السكن وتركيبه الداخلي وصولا إلى دراسة الواقع المرفولوجي للمدينة من حيث الخطة والنسيج المعماري إلى تحديد أنماط توزيع

الوحدات السكنية وما العوامل الطبيعية والبشرية من دور في إظهارها بهذا الشكل وقياس درجة كفاءتها النوعية والكمية[1].

2 – نظام الشوارع:

يقصد بها الخريطة المحلية الحضرية التي تظهر فيها بوضوح صورة النمط الهندسي لشبكة الطرق والشوارع الرئيسية والفرعية التي تقسم هيكلها وكتلتها إلى قطع مساحية منفصلة على هيئة قطاعات هندسية.

3 – أراضي الفضاء:

توجد مساحات واسعة من أرض المدينة غير مستغلة في الاستعمالات الحضرية كما توجد الجيوب الريفية المتداخلة مع أرض المخطط بالأطراف حيث يلاحظ وجود أرض فضاء لم تنفذ عليها مشاريع في المخطط ويظهر ذلك بوضوح في أرض الواقع ويعود السبب إلى وجود خلل بالنسيج الحضري في أكثر من موضع بسبب الأراضي الفضاء والقصور الواضح من جانب القائمين على متابعة تنفيذ المخطط وإلى الملكية الخاصة لبعض الأراضي وإلى عدم الاهتمام بالمساحات الخضراء المخططة وكذلك تجاوز من قبل القطاع الخاص بالحصول على تراخيص لاستخدامات الأرض تجاريا وعلى حساب استعمالات أخرى[2].

[1] عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة**، بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981، ص 72.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

ثالثا: الدينامية الحضرية:

1- الدينامية الحضرية:

هي كل التحولات السلبية والإيجابية والأفقية في نسيج حضري معين، والتي تؤدي إلى تغير المجال من شكل وبنية ووظيفة كان عليها إلى شكل وبنية ووظيفة على شاكلة أخرى، فهي تطور بنيوي للمكونات الجامدة للمجال الحضري، والدينامية الحضرية هي جزء من الدينامية المجالية التي تعني التحول في البعد المجالي، والتي يحركها تفاعل شبكة من التيارات تحت تأثير عدة فاعلين، وفق نسق سوسيو مجالي معقد ومتراتب داخل نظام ينطوي على قوى داخلية وخارجية، تساهم في التحول السريع للمجال الحضري، ويؤكد الأستاذ خالد الأمراني بأنها سيرورة واضحة للتطور الداخلي والخارجي للمجال الحضري، تشمل الديموغرافيا، الوظائف والمجال وتقود إلى التوسع العمراني وامتداده وانتشاره .

وتتمثل مظاهرها في تحول المشاهد الحضرية، وما تطرحه من مشاكل بيئية فكل المؤلفات التي تناولت مفهوم الدينامية الحضرية تؤكد البعد الزمني والاستمرارية التاريخية ي التحولات التي يعرفها المشهد الحضري مجاليا واقتصاديا واجتماعيا، وتؤكد أن وقع الدينامية يستمر بالتأثير بشكل قوي في المناطق الحضرية والهوامش.

ولا يمكن تحديد مفهوم الدينامية الحضرية الذي يتبين أنه تلك العلاقات التفاعلية تؤدي إلى حركية السكان والأنشطة وتساهم في نمو المجال الحضري إلا بتحديد المفاهيم التي تحمل في مضمونها دلالات التحول أبرزها : التوسع العمراني، الامتداد الحضري، والمناطق شبه الحضرية الذي يساهم في انتاج مجال ثالث يجمع بين خصائص الريف والحضر، وهو مفهوم تناولته مقاربات مختلفة تجمع في معظمها على التحفظ على هذا المفهوم لأنه يتقاطع

أو يتطابق مع مفاهيم أخرى لها نفس الدلالة في الحقل الاقليمي والجغرافي منها: مدن التوابع، الهوامش، الضواحي[1] .

2- آثار التمدد الحضري

أ- إيجابيات وسلبيات التمدد الأفقي:

تختلف الإيجابيات والسلبيات حسب نوع التمدد واختلاف المدن، لذلك سنلخص بعضها حسب نوع التمدد:

- **إيجابياته:**

- سهولة إقامة المنشآت على الأراضي ضعيفة المقاومة.
- المدن التي يكون تمددها أفقيا تمتاز بحركة مرور وكثافة سكانية منخفضة أو متوسطة.
- انخفاض تكلفة الإنجاز وبساطة التقنيات المستعملة.
- تنظيم مجال مثالي.

- **سلبياته:**

- الاستهلاك الكبير المفرط للعقار.
- كلما زاد الاستهلاك أكثر للمجال كلما ابتعدنا عن مركز المدينة .
- ارتفاع تكاليف مد الشبكات المختلفة.

[1] بديار عادل، **ظاهرة التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية، دراسة حالة مدن الحضنة**، أطروحة دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية، جامعة بسكرة، 2022-2023 ص53.

ب- التمدد العمودي أو الرأسي:

- **إيجابياته:**

- الاستغلال الأمثل للمجال: يجب على المستثمر الاستغلال الأمثل للأرضية مستغلا الوسائل التقنية المتاحة لإنشاء أكبر عدد من المستويات لتحقيق أقصى درجات الربح الممكنة، هذا بالنسبة للمستثمر أما بالنسبة للسلطات العمومية فهي المسؤول الأول عن تنظيم المجال وتسيره وكذا قطاع السكن فيمثل اعتماد هذا النموذج توفير العقار الحضاري من جهة والانقاص من استهلاك أكبر للأرض .

- التحكم في تكاليف الإنجاز: هذا النموذج يعمل على تقليص تكاليف إنجاز الشبكات المختلفة.

- سهولة التنقل في المدينة لقرب الأحياء من مركز المدينة.

- **سلبياته:**

- الكثافة السكانية العالية وكذا حركة المرور.

- تفكك الحياة الإجتماعية[1].

- صعوبة إقامة المنشآت على الأراضي الضعيفة المقاومة.

- ارتفاع تكلفة إنجاز المنشآت.

[1] عيادة زكرياء وبوقندورة فتحي، **إشكالية العقار وآفاق التوسع العمراني لمدينة عين البيضاء**، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة ct4، أم *البواقي*، 2007، ص 28.

3- انعكاسات التمدد الحضري:

أ- انعكاسات اجتماعية:

إن الوضعية التي أصبحت عليها المدن في العالم من تطور في جميع المجالات كان لها الأثر البالغ على المستوى الإجتماعي، حيث انتقلت التركيبة الإجتماعية للمدن من التركيبة البسيطة المبنية على العلاقات الأولية في القرابة إلى تركيبة معقدة تجاوزت تلك الهيكلة، بحيث أصبحت تضم فئات متنوعة ومتعددة قاسمها المشترك هو وحدة المجال.

كما يلاحظ كذلك أن من أعمق مشاكل الإمتداد الحضري متأصلة في القوى الإجتماعية الأساسية، مثل التفرقة العرقية والطبقية في الكثير من مدن العالم، بحيث أن استخدام الأراضي في المدن والضواحي هو أيضا عامل فعال .

ب- إنعكاسات مجالية:

إن التمدد الحضري الأثر البالغ اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وحتى على المستوى العمراني، بحيث تصل بعض المدن إلى الإلتحام، ويكون ذلك على حساب الأقاليم الريفية في بعض الأحيان مما يشكل الثنائية (مركز وإطار) محل الثنائية (الريف والمدينة) مشكلة بذلك تجمعات كبرى قد تصل إلى مدن ميجالوبولية، مما خلق العديد من المشاكل (الحدود، الروابط، الهيكلة السياسية والإدرية، استخدامات الأرض، بروز المخاطر المتنوعة، التنقلات والمواصلات، الازدحام، نفاذ المساحة الزراعية...).

ج- إنعكاسات بيئية:

اختلال التوازن البيئي في العالم كان حديث المؤتمرات العالمية حول ضرورة احترام البيئة وحل مشكلاتها بدراسة مسبباتها من نمو ديموغرافي، إزدياد النفايات، الزيادة في استخدام الطاقة، التوسع على حساب الغطاء النباتي، وبالتالي انقراض لبعض سلالات من الحيوانات.

والتزايد الآخذ في التصاعد لسكان العالم وخاصة العالم الثالث هي إحدى المشكلات الكبرى التي كان لها تأثير كبير على البيئة الطبيعية، حيث أن ضعف معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الإستهلاك الضخمة، بالإضافة إلى ما خلفته الثورة الصناعية التي عرفها العالم من تلوث جوي وبري وبحري، وغازات سامة، ارتفاع درجات الحرارة، استنزاف الموارد ...[1]

4- مرفولوجية المدينة:

باعتبار أن هذه الأخيرة تبحث في الحيز الذي تشغله المدينة ونظام مبانيها و تخطيطها وأساس ذلك التخطيط وهذه الطريقة تساعد على معرفة أصل المدينة وتطويرها ووظائفها وترتيبها الداخلي وضمن هذه الطريقة التي هي عليها وعلاقتها المتبادلة وما ترتب عنها من نتائج . تعتمد مرفولوجية المدينة على الملاحظة المباشرة، فالمدينة تختلف في مظهرها البنائي وشكل شوارعها والميادين وحركة المواصلات، لذلك يمكن التعرف على الشخصية المحلية العمرانية عن طريق الواقع والمظهر العام، والشكل هو الناتج النهائي لتفاعل عناصر عديدة داخل المحلة العمرانية، فوجود منطقة تتركز فيها الحياة والنشاط، تعتبر نواة المدينة ممثلة في المنطقة المركزية (G.B.D) وعادة ما يكون في المدينة ساحات وميادين، وتكون المباني مرتفعة وشوارعها واسعة[2].

[1] لمخلطي أحمد، **التوسع العمراني وأثره على تسيير المدينة، دراسة حالة مدينة بوسعادة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير شعبة تسيير المدن، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009، ص 61.

[2] اسماعيل أحمد علي، **دراسات جغرافية في جغرافية المدن**، الطبعة الثانية، ص 27، 1982م.

5- عناصر مرفولوجية المدينة:

1- خطة المدينة:

تمثل الخطة للمدينة العامل الرئيسي الذي ينعكس على شكلها وتركيبها الداخلي فالمدينة بدون خطة، يعني تطور عمراني عشوائي يتصف بالفوضى والارتباك، ولهذا فكل المدينة تمارس نشاطها ضمن إطار خطتها الموضوعية آنيا ومستقبلا، وعلينا أن نفرق بين المدن التي نشأت بدون خطة وقد تصور بعض العلماء في الماضي شكل المدينة المخططة، أهي المدينة المستديرة أو المربعة أو المستطيلة والتي تشبه قراهم التي عاشوا بها، وأدركوا بأن خطة المدينة المستديرة هي أكمل الأشكال أما في الوقت الحاضر، فيميز رجال التخطيط في معظم جهات العالم بين ثلاث أنماط رئيسية وهي خطة الزوايا القائمة وهي الأكثر انتشارا وخطة الحلقات الدائرية ثم الخطة الشريطية التي تجد إقبالا كبيرا في وقتنا الحالي.[1]

1 – 1 – خطة الزوايا القائمة:

تشبه هذه الخطة في تقسيماتها لوحة الشطرنج وقد لاقت إقبالا منذ أقدم العصور ومن الأمثلة عليها مدينة موهنجو أداروا وتتميز هذه الخطة بسهولة تحديد الملكيات وسهولة تقسيمها إلى أُقسام إدارية وثم إنشاء البيوت فيها على شكل مستطيل، وقد فضل الرومان هذا النوع من الخطط على غيره فأنشأوا مدنهم ومعسكراتهم وفق هذه الخطة ولكن من سلبياتها هو أن الشمس والرياح يؤثران في الشوارع المتوازنة في وقت واحد وقد أنشأت بعش المدن الحديثة وفق هذه الخطة مثل مدينة راولبندي – إسلام أباد واشنطن.

[1] علي عبد الحميد، ربيع عويس، المرجع السابق، ص 22.

1-2- خطة الحلقات الدائرية:

تتخذ المدن التي تبنى طبقا لهذه الخطة نظام الحلقات المتتابعة، حول نقطة مركزية حيث تخرج منها طرق إشعاعية يسهل عن طريقها الوصول لجميع أطراف المدينة ولكن تتعرض حركة النقل فيها للبطء عند مفترق الطرق الحلقية الشعاعية، بسبب محدودية الرؤية التي تؤدي للتأني في حركة المرور، ولهذا تسعى السلطات المحلية فيها، لحل هذه المعضلة إلى تحويل الأشكال السداسية الناجمة عن تقاطع الشوارع الدائرية، إلى أشكال دائرية بقدر الإمكان، حتى يتمكن السائقون من الرؤية، عند القيادة بطريقة أفضل وأسرع، وتعتبر هذه الخطة قديمة في الشرق والغرب على حد سواء.

1-3- الخطة الشريطية:

لقد وجدت هذه الخطة قبولا من رجال التخطيط وصانعي القرار، عند تصميم خطط المدن المعينة، ففي عام 1894 تم اعتمادها في تخطيط مدينة مدريد الإسبانية كما فضلها السوفييت عند إعادة بناء مدينة ستالينغراد، كما اقترح بعض بناة المدن الفرنسيون إعادة بناء العاصمة باريس وفق هذه الخطة.

وإلى جانب هذه الأشكال الثلاثة، هناك خطط حديثة غريبة التصميم، كتلك التي اتبعت عند بناء مدينة برازيليا عاصمة البرازيل، حيث تم بناؤها على شكل الطائرة، تقسم جناحيها خطوط متعامدة طولية و عرضية، أما المقدمة والذيل فلهما تقسيمات خاصة.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق إن التمدد الحضري يعرف بعدة أنواع وأشكال مما يؤدي إلى تشكل مدن وتجمعات عديدة وتتحكم فيه مجموعة من العوامل، ناتج عن مجموعة من الأسباب والدوافع أهمها النمو الديموغرافي والنزوح الريفي، إذ تعمل السلطات العمومية جاهدة ومن بينها البلدية على توفير الأراضي بهدف الاستجابة للمتطلبات اللامتناهية للسكن، التجهيزات والشبكات والهياكل القاعدية للسيطرة على زاهرة التمدد والبناءات العشوائية التي تؤثر على مرفولوجية المدنية، فرغم كل هذه الجهود إلا أنها لم توفق في مسايرة هذا التمدد وهذا ما يبدو جليا لان زيادة عدد السكان تفوق وتيرة الانجاز وبالتالي يبقى هذا مشكلا مطروحا أمام السلطات المعنية مع أمل إيجاد حلول مناسبة له.

الإطار الميداني للدراسة

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

1- مجالات الدراسة

2- منهج البحث والأدوات المستعملة.

3-أدوات جمع البيانات

4-عينة الدراسة

خلاصة

تمهيد:

تعد الدراسات الميدانية محطة رئيسية من محطات البحث فهي مقياس تقاس به الدراسات النظرية وتختبر، وباعتبارها الدراسة الميدانية نزولا إلى الواقع لاستفتاء المعلومات والحقائق من المجتمع المدروس فإنها تسمح بالتأكد من صدق هذه المعلومات كما تسمح بالتحقق من صدق الفرضيات ميدانيا، وقد قمنا بصياغة فرضية أساسية حول التمدد الحضري وأثره على مورفولوجية الحديثة وتناولها من جانبها النظري، ونحاول الآن في دراستنا ميدانيا من خلال اتخاذنا لإجراءات منهجية يمكن لها أن تساعدنا في كشف بعض الحقائق حول الموضوع المدروس وتتمثل هذه الإجراءات في تحديد مجالات الدراسة مكانيا زمانيا وبشريا وتحديد مجتمع البحث وعينة الدراسة تمثل المجتمع الكلي، مع تحديد الأدوات الكفيلة بجمع المعلومات كما ونوعا، وهذه الإجراءات تمكننا من الوصول إلى نتائج البحث وتساهم في إثراءه.

1-مجالات الدراسة:

إن مجال الدراسة هو من المراحل الأساسية في البحث العلمي، حيث يؤدي إلى نتائج حقيقية على أساس التجربة الميدانية، والمقصود بمجال الدراسة هو وضع حدود لموضوع الدراسة الذي ندرسه من الناحية العلمية والعملية والتي تضمن مجالات أساسية هي:

1-1 المجال الزماني:

وهي المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة والتي مرت بمرحلتين امتدت المرحلة امتدت من 23 مارس غاية 03 أفريل 2024، خصصت لإجراء الدراسة الاستطلاعية التي شملت مصالح وأقسام المديرية بغرض التعرف على المجال الخاص للدراسة، فبعد الشرح المفصل عن أهداف دراستنا، أجرينا مقابلات مع بعض المسؤولين الذين قدموا لنا القليل من المعلومات الخاصة بموضوعنا.

المرحلة الثانية: المرحلة النهائية وامتدت من 23 مارس إلى غاية 09 افريل 2024، حيث قمنا خلالها بزيارات متكررة وغير منتظمة للمديرية بسبب كثرة انشغال الموظفين، وتم خلالها مقابلة أفراد العينة وتوزيع دليل المقابلة عليهم مع تقديم الشرح وتوضيح الغموض إن وجد، وذلك من اجل الحصول على معلومات دقيقة تخدم موضوعنا.

1-2 المجال المكاني:

يقصد به المنطقة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية، والمتمثلة في مدينة خنشلة (المجال العام).

- **لمحة تاريخية عن مدينة خنشلة:**

تعد منطقة خنشلة من أقدم المناطق السكانية بالجزائر حيث يعود تاريخ نشأتها إلى ما قبل الحقبة الرومانية، حيث أطلق عليها الرومان اسم "ماسكولا"، وشيدوا بها حصنا عسكريا يسمح بمراقبة القبائل الثائرة والمتوافدة من الجنوب باتجاه الشمال المهددة لمصالحها، ومازالت شواهد هذا التاريخ مطمورة تحت تراب مدينة خنشلة، خاصة من الناحية الجنوبية.

الموقع الفلكي[1]: تقع ولاية خنشلة بين خطي طول °7 و°35 و°34 شرق خط غرينيتش، وبين30°شمال خط الاستواء.

- **الموقع الجغرافي:**

تقع ولاية خنشلة في الجهة الشرقية من البلاد، ضمن المجموعة الطبيعية لملتقى الأطلس التلي والصحراوي، يحدها شمالا ولاية ام البواقي، ومن الشمال الغربي ولاية باتنة، ومن الجنوب الغربي ولاية بسكرة ومن الجنوب ولاية الوادي ومن الجنوب الشرقي ولاية تبسة.

- **الموقع الإداري:**

تعتبر مدينة خنشلة مقر الولاية والبلدية، وهي واحدة من بين21بلدية التي تضمنها الولاية، وتعد مركز إداري قيادي، وتقدر مساحتها ب1854هكتارا، أي ما نسبته 57.95% من مساحة البلدية التي تقدر مساحتها بـ0.32% من مساحة الولاية، فهي تعتبر اصغر بلدية مساحة في الولاية رغم ثقل مسؤولياتها الإدارية وحدودها الإدارية كالآتي:

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

شمالا: شمال شرقي بغاي شمال غربي الحامة.

جنوبا: بلدية انسيغة.

شرقا: امتداد بلدية بغاي وانسيغة.

جنوبا: بلدية طامزة.

غربا: بلدية الحامة.

- **المجال الخاص:**

متمثلا في مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية خنشلة والتي تعد مصلحة خارجية تابعة لوزارة السكن والعمران والمدينة خاضعة لسلطة الوزير، تساهم في حماية البيئة العمرانية بمحافظتها على الجانب الجمالي والبيئي في إعداد المخططات العمرانية أو منح تراخيص البناء وتجزئة الأراضي.[1]

أنشئت المديرية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم328.90المؤرخ في 1990/10/27يحد بقواعد تنظم مصالح التجهيز الولائية المعدل والمتمم، تحت اسم مديرية التعمير والبناء، ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم13-13المؤرخ في 2013/01/15الذي يحدد قواعد التنظيم وتسيير المصالح الخارجية لوزارة السكن والعمران، الذي ألغى أحكام المرسوم السابق، أين يتم تجميع المصالح الخارجية لوزارة السكن والعمران في ثلاث مديريات ولائية من بين هذه المديريات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء.

[1] خيتاش عبد الحق، **مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص62.

تضم المديرية الأقسام الفرعية الإقليمية التابعة أربعة (04) مصالح منصوص عليها في المادة 04من المرسوم التنفيذي رقم13-13، والمبينة كالآتي[1]:

-مصلحة التعمير والتهيئة الحضرية: وتضم ثلاثة (3) مكاتب.

-مكتب أدوات التعمير.

-مكتب عقود التعمير والتنظيم والمراقبة.

-مكتب التهيئات الحضرية وتأهيل الإطار المبني وتجديده.

-مصلحة الهندسة المعمارية والبناء، وتضم مكتبين(2):

-مكتب الهندسة المعمارية.

-مكتب البناء ومتابعة مواد البناء والمكونات.

-مصلحة متابعة الصفقات العمومية: وتضم مكتبين(2).

-مكتب صفقات الدراسات.

-مكتب انجاز وتنفيذ الصفقات العمومية.

مصلحة الإدارة والوسائل: وتضم ثلاث مكاتب:

-مكتب تسيير المستخدمين.

-مكتب الميزانية والمحاسبة والوسائل العامة.

-مكتب المنازعات والتوثيق والأرشيف.

[1] مصلحة الإدارة والوسائل

-الدراسة الطبيعية للمدينة[1]:

تعتبر دراسة الجانب الطبيعي جد مهم لما له من دور في عملية التعمير وبالتالي التمدد، حيث تحدد مدى ملائمة المنطقة للبناء بالإضافة إلى استنتاج مختلف الارتفاعات التي من شانها أن تعرقل تمدد المدينة وأيضا على أساسها نستطيع تحديد مواضع التوسع المستقبلي للمدينة، وتتميز معالم السطح بثلاثة أشكال تضاريسية متمايزة:

1-المنطقة الجبلية:

-سلسلة جبال الأوراس: والتي تغطي المنطقة المركزية لبلدية خنشلة وتنقسم إلى قسمين:

-جبال الجهة الجنوبية: متمثلة في جبال تفركاسا ورأس سرذون على ارتفاع 1500-1700وفق اتجاه الجنوب الغربي-الشمال الشرقي.

-**منطقة السهول العليا:** والتي تمتد في الجهة الشمالية باتجاه بلدية الحامة يبلغ ارتفاع هذه السهول 1100م تشكل نسبة صغيرة جدا من مساحة البلدية[2].

-الإنحدرات:

تنشا الإنحدرات من اختلاف الأشكال التضاريسية بين جبال وسهول غيرها، وتعتبر دراسة الانحدارات من المعايير الأساسية في التوجيه المستقبلي لتمدد المدينة ونميز بين أربعة (4) انحدارات:

-الفئة (0-5%): وهي تمثل اكبر نسبة بالمدينة والتي ساعدت على التوسع السريع للمدينة خاصة في اتجاه الجنوب.

-الفئة (5-10%): توجد منها نسبة قليلة وهي متوسطة الصلاحية للبناء.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

[2] مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

-الفئة (10-15%): وهي منتشرة بكثرة تحت أقدام جبل رأس أسرذون.

وهذا الأخير غير صالح لإنشاء وإقامة المشاريع خاصة السكنية منها.

-الفئة أكثر من15%: تتمثل في أراضي فلاحية غير صالحة للبناء تحتاج إلى تكاليف مرتفعة، على مقربة من الحمامات (حمام الصالحين) والغابات.

المناخ: تمتاز مدينة خنشلة بمناخ قاري يمتاز بالتساقط الكبير، وصيف حار وجاف وشتاء بارد، ويعتبر المناخ عنصر فعال وله تأثير كبير وواضح خاصة على تحديد الأصناف النباتية التي تمتاز بها المدينة..

الدراسة الجيوتقنية:

تؤخذ هذه الدراسة كمؤشر لتحديد إمكانية إقامة التجمعات، كما تساعد على تحديد آفاق التوسع والتمدد فهي تقوم على مبدأ التحليل والمطابقة وعموما فان مدينة خنشلة وحسب الدراسات التقنية لأراضيها تحتوي على ثلاثة أنواع من الأراضي حسب صلاحيتها للتعمير:

أراضي صالحة للتعمير:

تقع هذه الأراضي في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية بالإضافة إلى شمال المدينة، وهي أراضي تمتاز بالانحدار الضعيف، وملائمة تركيبها الجيولوجي، الذي يظهر على شكل صخور كلسية صلبة.

أراضي متوسطة الصلاحية:

تقع في الجنوب الشرقي على طرفي "واد عقال" الذي يحد المدينة من الناحية الشرقية، كما أن هذه الأراضي متوسطة الانحدار (5-10%) أين نجد تنوع في نوعية التربة (الطين، والغربي المتحجر والمتراص)، ورغم كون هذه الأراضي صالحة للبناء إلا انه يجب علينا

الأخذ بعين الاعتبار التصريف الجيد والفعال للمياه المستعملة ومياه الأمطار لأنه يشكل مشاكل في بعض الأحيان.

أراضي غير صالحة للتعمير:

تمتد هذه الأراضي على العموم في الجهة الجنوبية الغربية وبعض المناطق لشرقية لمدينة خنشلة وكذلك الشمالية الشرقية، حيث تقدر الانحدارات ب20% وتمتاز تشكيلة هذه الأراضي بكتل صخرية متموجة، مع توفرها على كثافة الروافد ومنه فإنها أراضي غير صالحة للبناء (لا تتوفر على الشروط التقنية للتعمير)[1].

-الدراسة العمرانية[2]:

عرفت مدينة خنشلة مرور العديد من الحضارات التي تركت بصمتها في تاريخ المدينة حيث تعود نشأة المدينة إلى القرن الأول بعد الميلاد، وذلك بتوطن الرومانيين بمنطقة الأوراس واسوا ما يعرف بـ Mascula، على ارتفاع 1200م بهدف تسهيل مراقبة السهول الفسيحة الممتدة في اتجاه الغرب باتجاه باتنة وباتجاه بسكرة في الجهة الجنوبية، وفي سنة 647م قام العرب الفاتحون باستكشاف القارة الإفريقية والتي وجهت بمقاومة شديدة من البربر تحت قيادة الكاهنة ومع مرور الوقت تحول السكان الأصليون إلى الإسلام وتحولت مدينة خنشلة إلى مدينة إسلامية عربية.

خلال الفترة الاستعمارية تحولت مدينة خنشلة إلى بلدية مختلطة بموجب القرار الصادر في 118040/21م، وضمت البلدية الجهة الشرقية لمنطقة الأوراس وبعد الاستقلال مرت المدينة بعدة مراحل تميزت كل مرحلة بتوطين مجموعة من المشاريع التي ساهمت في نمو المدينة وشكلت صورتها الحالية ويمكن اختصارها في الفترات التالية:

[1] مديرية مسح الأراضي.

[2] الموقع الرسمي لولاية خنشلة https//:www.wilaya-khenchela.dz/wilaya/default.aspxec

- **فترة ما بعد الاستعمار من (1962-1984):** في بداية هذه الفترة لم تعرف المدينة أي تطور ملحوظ ولكن مع بداية سنة 1974م عرفت المدينة مشاريع مهمة في إطار السكنات الاجتماعية قدرت ب1788سكن في جنوب المدينة (حي حسناوي) وأيضا منطقة صناعية تربعت على مساحة قدرها 58هكتار في شمال المدينة.

- **الفترة ما بين (1984-1994):** خلال هذه الفترة تم فيها ترقية مدينة خنشلة إلى عاصمة الولاية، وقد أدت هذه الشرقية إلى رفع مستوى الخدمات الإدارية وتمركزها بالمدينة مما جعلها موطن جذب لأعداد معتبرة من سكان المناطق المجاورة، ونتيجة لذلك فقد عرفت المدينة عدة توسعات استهلكت مئات الهكتارات وتجاوز محيطها العمراني الحدود الشمالية للمنطقة الصناعية، وضمت حي موسى رداح والدي أصبح تجمع ثانوي صغير داخل المدينة.

- **الفترة من (1994-2002):**

تميزت هذه الفترة باقتراح عدد كبير من المشاريع الخاصة بالسكنات بمختلف الصيغ (اجتماعية، ترقوية، تساهمية...) وتميزت بانجاز1030سكن تطوري بطريق العيزار، وأيضا خلق 7تخصيصات وقدر عدد رخص البناء خلال الفترة 1998-2002 ب1428بمعدل 247 رخصة في السنة، والتي استغلت فيها معظم المساحات الشاغرة.

-**مرحلة 2002الى يومنا هذا:** عرفت هذه المرحلة تحولات نوعية في المجال حيث بدأت إزالة بعض الأحياء القصديرية، منها حي الشابور، كذلك إنشاء مركز جامعي ومستشفى 120 سرير شمال غرب المدينة وانجاز سكنات اجتماعية وترقوية في نفس الاتجاه، كما عرفت المدينة تطورا فيما يخص التجهيزات حيث تم إنشاء عدة مقرات للمديريات: مديرية الشؤون الدينية، مديرية النقل، محافظة الغابات، حيين جامعيين، وقد اتسع المجال بشكل كبير حتى بلغ التشبع في الناحية الجنوبية للمدينة مما خلق نوع من إشكالية التهيئة والتوسع

المستقبلي للمدينة، كما تم مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات (خنشلة، الحامة، نسيغة)، كما اتجهت المشاريع المبرمجة إلى المنطقة المحصورة بين خنشلة وانسيغة، باعتبارها المنفذ الوحيد للتوسع المستقبلي.

1-3 المجال البشري:

ويقصد به كذلك مجتمع البحث وهو "المجال الذي يتم من خلاله أخذ عينة ويتضمن كل ما يتعلق بخصائص ومواصفات العينة"[1].

فالإطار البشري هو أساس أي دراسة ميدانية وقد تمثل مجالنا البشري في مجموعة موظفي مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء وقمنا بإجراء مقابلة مع 5 اشخاص (رؤساء أقسام، مهندسي دولة...).

2- منهج البحث والأدوات المستعملة.

لا يمكن لأي دراسة الوصول إلى أهدافها إلا إذا اتبع الباحث من مجموعة الإجراءات ما يمكنه من الوصول إلى المعطيات اللازمة للدراسة وتتمثل هذه الإجراءات بداية في اختيار المنهج وتحديد الأدوات التي يتطلبها هذا المنهج والتي تساعده في عملية جمع البيانات والحقائق حول الظاهرة المدروسة.

منهج الدراسة.

يقصد بالمنهج تلك الطرق والأساليب التي تستعين بها فرق العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة[2]، من الميدان ولكل ظاهرة أو مشكلة بعض لخصائص التي

[1] علي غربي: **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة cirtaco**، قسنطينة، ط 2006، ص67.

[2] عبد الهادي الجوهري: **معجم علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة سنة 1982، ص182.

تفرض على الباحث منهجا معينا لدراستها ويمكن للباحث أن يستخدم عدة مناهج وطرق متكاملة تعينه (الباحث) في تحقيق هدفه العلمي[1].

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، حيث ساعدنا في التزود بمعلومات وحقائق حول الظاهرة الحالية ويوضح لنا ظاهرة التمدد والأثر الذي يخلفه على المدنية، كما يساهم المنهج الوصفي في الحصول على الوصف الدقيق لظاهرة التمدد وكشف مظاهر الاختلال المورفولوجي.

3- أدوات جمع البيانات:

أثناء قيام الباحث بجمع البيانات بغرض إثراء بحثه العلمي فانه يحتاج إلى مجموعة وسائل تساعده في دراسته وقد تختلف هذه الوسائل باختلاف طبيعة الدراسة ومجتمع البحث وقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة أساليب علمية يذكر منها:

ا-**المصادر الأولية:** وهي البيانات التي نتحصل عليها من الميدان والمبنية أساسا على:

1- الملاحظة:

وهي توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه، ولقد استعنا بها كونها من أهم الأدوات التي تسمح بجمع المعلومات والبيانات بمصداقية وكشف الحقائق والظواهر حول ظاهرة التمدد الحضري وآثاره على المدنية[2].

[1] عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، سنة 1979، ص255.

[2] عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص81، 82.

ولقد اعتمدنا على الملاحظة المباشرة والبسيطة من اجل معرفة ردود أفعال المبحوثين أثناء المقابلة وملاحظة الإيحاءات والبدائل والتصرفات التي تناسب المبحوث عند كل سؤال لمعرفة مدى صدق إجاباته وضمان أن المبحوث نفسه الذي أجاب على الأسئلة.

2-المقابلة:

تعتبر المقابلة من بين الوسائل الهامة وهي عبارة عن معلومات شفوية يقدمها المبحوث من خلال لقاء بينه وبين الباحث أو من ينوب عنه والذي يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة على المبحوثين وتسجيل الإجابات على الاستمارة المخصصة لذلك، وتكون هادفة ومحددة الهدف[1].

وقد استعنا بها في دراستنا لجمع معلومات حول ظاهرة التمدد الحضري وآثاره على مورفولوجية مدينة خنشلة، حيث قمنا بزيارات متكررة لمديرية الهندسة المعمارية والتعمير والبناء وأجرينا مقابلات مع بعض المهندسين والمسؤولين الذين قدموا لنا إجابات عن أسئلتنا الخاصة بموضوع الدراسة وقمنا بتدوينها كتابيا كما ساعدونا بصور وخرائط ومطبوعات وبكم من المعلومات.

3- دليل مقابلة(المقابلة):

هو عبارة عن أسئلة وجيزة يطرحها المستجوب الذي يقوم في نفس الوقت بتسجيل الإجابات المقدمة من طرف المستجوب، أي تتم من خلال الطرح الشفوي للأدلة وتسجيل الإجابات[2].

بحيث تكون ذات صلة مباشرة وبشكل كبير بجوانب البحث مع ضرورة مراعاة التسلسل المنطقي والطريقة الجيدة عند طرحها.

---

[1] إيكان سمية، **تصميم وبناء أدوات البحث العلمي**، جامعة حسيبة بن بوعلي، معهد التربية البدنية والرياضة، ص20.

[2] صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث العلمي**، دار العلم، عنابة، ط2003، ص149، 150.

وقد قمنا بتصميم دليل مقابلة يحتوي على 12سؤالا مفتوحا وقائما على أساس التحليل المفهومي الذي تم إجرائه في المرحلة الأولى والمرتبة بشكل معين.

ب-مصادر ثانوية:

وهي مصادر جمع البيانات العلمية المكتبية والمتعلقة بالجانب النظري لموضوع البحث، وتتمثل في المراجع ذات الصلة بالموضوع، وكذا البحوث الجامعية والمطبوعات، المخططات والكتب والمجلات المتخصصة، شبكة الانترنت... وذلك بهدف إثراء الدراسة وتوثيق مصادر البحث.

4 عينة الدراسة:

إن اختيار العينة خطوة أساسية من خطوات البحث العلمي المعتمد عليها في الدراسة ولها دخل كبير في التأثير على النتائج من حيث دقتها وصحتها، فالعينة في أبسط تعريفاتها المقدمة تعني أنها مجموعة جزئية يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها ويجب أن تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي[1]، ونظرا لطبيعة موضوعنا استوجب علينا اختيار العينة المقصودة والتي تمثلت في موظفين ومهندسين ومسؤولين بمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء في مصلحة التعمير والتهيئة الحضرية ومصلحة البناء والهندسة العمومية والتي نراها منسجمة وموضوع دراستنا باعتبار هؤلاء الموظفين من ذوي الاختصاص إلى جانب الطابع الرسمي الذي يتصفون به.

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات**، ترجمة بوزيدي صحراوي وآخرون، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص311.

خلاصة:

سعى الباحثين بكل ثبات إلى انتقاء وبناء إطار منهجي يتسم بالترتيب المنطقي والموضوعي في الطرح بطريقة تخدم الفصل التالي المخصص لتحليل وتفسير البيانات الميدانية.

حيث وضحنا الفرضية التي تقوم علبها الدراسة الراهنة مع المؤشرات التي تقيس الفرضية، كما تطرقنا إلى مراحل بناء أداة الدراسة والإجراءات التي تم إتباعها للتحقق من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى أساليب المعالجة الإحصائية التي تم تطبيقها في معالجة بيانات الدراسة.

إن هدف البحث لا يكتمل إلا إذا تم ربط المعلومات والبيانات بالأدوات المنهجية المناسبة للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة.

الفصل الرابع:

تبويب وتحليل وتفسير البيانات

تمهيد:

1-عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات دليل المقابلة.

2-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

3-مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.

4-النتائج العامة

خلاصة

الاقتراحات والتوصيات

تمهيد:

يتم اختيار صحة فروض أي دراسة أو بحث علمي في الميدان وذلك باستخدام بعض أدوات البحث العلمي وتقصي أهم البيانات والمعلومات والتي تثبت ذلك، فبعد اعتمادنا على دليل المقابلة فيما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل نتائج المقابلة ووضع نتائجها في ضوء الفرضية وفي ضوء الدراسات السابقة ومناقشة النتائج العامة للدراسة.

1-عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات دليل المقابلة.

1-1 تحليل بيانات التساؤل الأول: ما هو التمدد الحضري؟

باستقراء إجابات أفراد عينة البحث حول ماهية التمدد الحضري سجلنا إجماع غالبية المبحوثين في أن التمدد الحضري هو التوسع الحضري وهو توسع المدينة على حساب الأراضي المحيطة بها وبالتالي هو التحول من مدينة مركزية إلى مدينة ممتدة في حين حسب رأي رئيسة مصلحة التعمير فهي تشاطرهم التعريف وتقول بأنه هو الزيادة في النسيج الحضري حول نواة قديمة أو تجمع قديم بطريقة منتظمة أو عشوائية.

1-2 تحليل بيانات التساؤل الثاني: كيف كانت طبيعة التمدد الحضري في مدينة خنشلة؟

من خلال أجوبة المبحوثين نجد أن جميع أفراد العينة وجدوا أن التمدد الحضري سابقا كان عشوائيا خاصة في الجهة الشمالية وبالتالي غير مراقب بينما في الجهة الجنوبية كان بطريقة منتظمة، ومن خلال دراستنا وجدنا أن التمدد الحضري مر بفترات ففي فترة الاستعمار الفرنسي كان التمدد الحضري منظم وفي فترة ما بعد الاستقلال وقلة وضع قوانين للتعمير كان تمددا عشوائيا أما بعد ما تم تطبيق قوانين وأدوات التعمير أصبح التمدد منظما.

1-3تحليل بيانات التساؤل الثالث: ما هي أشكال التمدد التي شهدتها مدينة خنشلة؟

وحسب آراء المبحوثين فكان هناك اختلاف في فهم السؤال والإجابة عليه فهناك ثلاث أفراد رأوا أن التمدد في الأول كان طوليا ثم شبكيا نوعا ما، بمعنى تمدد فطري معتمدين على النمط الأفقي في استغلال الأرض سابقا أما حاليا فهي تعتمد على النمط العمراني العمودي للتقليل من استنزاف الأراضي، أما العينة الرابعة فترى أن التمدد كان دائريا، شطرنجيا والعينة

الخامسة ترى أن التمدد كان أفقيا على شكل حلقات غير منتظمة ومتساوية المساحة والحجم في حين نجد أن المدينة عرفت تمددا طوليا على طول الطرق والشوارع الرئيسية.

4-1تحليل بيانات التساؤل الرابع: حسب رأيك ما هو اتجاه تمددها؟

تباينت الإجابات حول هذا السؤال فأربع أفراد من العينة يرون أن التمدد كان باتجاه الجنوب في حين العينة الخامسة ترى أن التمدد كان نحو الشمال الشرقي نحو مدينة انسيغة وحسب رأينا فان تمدد مدينة خنشلة كان نحو الجنوب حيث بنيت المدينة الجديدة مصطفى بن بولعيد، والجنوب الغربي باتجاه بلدية انسيغة وكذلك نحو الشمال الشرقي، حيث بنيت العديد من السكنات بحي حسناوي والواجهة العمرانية الجديدة بطريق عين البيضاء وطريق بغاي.

5-1تحليل بيانات التساؤل الخامس: ما هي العوامل المتحكمة في تمدد المدينة؟

حسب إجابات المبحوثين نجد أن أربع مبحوثين اتفقوا على أن النمو الديموغرافي والهجرة الداخلية هي من أهم العوامل المتحكمة في تمدد المدينة لكن المبحوث الخامس يؤكد نفس السببين ويضيف عوامل أخرى كالطبيعة القانونية للأراضي، النشاط السائد في المنطقة وحسب رأينا نؤكد على أن كل هذه العوامل متحكمة في عملية التمدد ضف إلى ذلك مختلف شبكات الطرقات والنقل وكذا القوانين والتشريعات المعمول بها في آليات وأدوات التعمير.

6-1تحليل بيانات التساؤل السادس: كيف يؤثر النمو الديموغرافي في تمدد المدينة؟

اتفق جميع أفراد العينة على أنه كلما زاد غدد السكان كلما تمددت المدينة أكثر نظرا لتزايد الطلب على الإسكان، مما يحتم توفير وتجسيد تراجع السكنية المعتبرة والتي بدورها تحتاج إلى عقارات شاسعة وحسب رأينا نؤكد على أن النمو الديموغرافي يصاحبه زيادة الطلب على السكن والخدمات وتراكم النقل واختلال التوازن الاجتماعي هذا ينتج تمددا للمدينة (توسع فوضوي، انتشار للأحياء العشوائية).

7-1تحليل بيانات التساؤل السابع: هل تتماشى عملية التمدد وأدوات التعمير؟

حسب إجابات المبحوثين فكل المبحوثين يرون أن التمدد في الماضي كان عشوائيا لكن في السنوات الأخيرة أصبح يخضع لأدوات التهيئة والتعمير، وحسب رأينا فأدوات التعمير وجدت للتحكم أو ضبط هذا التمدد ووضعه في إطاره الصحيح حيث يمكن القول أن التوسع الحضري المبرمج تحت إشراف هياكل الدولة يتماشى وأدوات التعمير.

8-1تحليل بيانات التساؤل الثامن: ما هي الوتيرة الزمانية والمكانية لظاهرة التمدد الحضري لمدينة خنشلة؟

حسب إجابات المبحوثين فرأوا أن الوتيرة الزمانية كانت في فترة التسعينيات أما المكانية فكانت في ضواحي المدينة بينما المبحوث الخاص لم يجيب عن السؤال وحسب دراستنا وجدنا أن مدينة خنشلة عرفت تمددا في تسعينيات القرن الماضي بسبب النزوح الداخلي (الانفلات الأمني)، أما بالنسبة لمكان تمددها فكانت من مركز المدينة حيث وجدت أحياء عشوائية (حسناوي، ديغول، بوجلبانة) وأحياء التعاونيات بعد تطبيق قوانين التعمير (حي بوزيد، بوزيان، وأحياء ذات صيغ سكنية مختلفة).

9-1تحليل بيانات التساؤل التاسع: ما هي انعكاسات التمدد الحضري على مورفولوجية المدينة؟

من خلال أجوبة المبحوثين نجد أن أربع منهم يرون أن الانعكاسات تكون سلبية تساهم في تشويه المنظر أو الشكل العام للمدينة من خلال تلاصق الأحياء والتلوث بكل أشكاله والتمدد على حساب المساحات الخضراء، مشكلات النقل وتآكل مساحات الأراضي الفلاحية في حين يرى المبحوث الخامس إن انعكاسات التمدد قد تكون ايجابية إضافة إلى كونها سلسة فحسب رأيه فالإيجاب خلق شبكات طرق جديدة تخفف الضغوط وتعطي مظهر جمالي

للمدينة (المظهر العمراني) أما سلبا فهو يتفق مع بقية المبحوثين في تآكل الأراضي الزراعية وحسب رأينا فالتمدد الحضري انعكاسات سلبية على مورفولوجية المدينة حيث تخلق اللاتوازن والتباين المورفولوجي الواضح.

10-1تحليل بيانات التساؤل العاشر: ما هي أهم العراقيل التي تواجه مدينة خنشلة في تمددها؟

من خلال أجوبة المبحوثين اتفق الجميع أن عوائق تمدد المدينة راجع إلى ندرة العقار والعوائق الطبيعية(الجبال) ويضيف مبحوث آخر مشكل الملكية الخاصة للأراضي ومعارضة المواطنين أو ملاك الأراضي للتنازل أو البيع، وحسب تعليقاتنا نؤكد على أن الأراضي الفلاحية والملكية الخاصة والعراقيل الطبيعية (جبال، غابات) ونفاذ العقار كلها تعرقل تمدد المدينة.

11-1تحليل بيانات التساؤل الحادي عشر: هل تملك مدينة خنشلة إمكانية توسعات حضرية مستقبلية؟

حسب إجابات المبحوثين فقد رأى مبحوثين انه لا يوجد إمكانيات توسع جديدة وقال بأنها جد قليلة بسبب نفاذ العقار وطبيعة خنشلة (الجبال) التي تجعلها إن توسعت قد تكون على حساب الأراضي الفلاحية أما المبحوثين الثلاث فيؤكدون أن هناك إمكانية توسعات مستقبلية، وحسب رأيهم فحاليا يتم دراسة اقتراح مدينة جديدة تكون باتجاه المحاور الرئيسية لمدخل المدينة.

12-1تحليل بيانات التساؤل الثاني عشر: ما هي الآفاق المستقبلية لتمدد مدينة خنشلة؟

حسب إجابات أفراد العينة فإن اثنين منهم يرون أن الآفاق المستقبلية تكون بخلق أقطاب عمرانية جديدة في جميع الاتجاهات لخلق التوازن وبقية المبحوثين يرون اعتماد المخطط

التوجيهي بين البلديات وخلق مدن جديدة وأقطاب باتجاه بلدية المحيل بالمكان المسمى طريق زوي وواد بوغقال، وحسب رأينا يمكن لمدينة خنشلة أن تتمدد بطريقة فطرية على حساب أراضي بلديات أخرى معتمدة على النمط العمودي في إنشاء السكنات أي تكثيف السكنات في الهكتار الواحد.

2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

إن الاعتماد على الدراسات السابقة مسألة ضرورية تستخدم من أجل الاستفادة من نتائجها في البحث الحالي وعليه قمنا بالبحث عن جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة وربطها بمراحل بحثنا الراهن وعلى رأسها النتائج المتوصل إليها بهدف الكشف عن نقاط الالتقاء بين الدراسات السابقة والبحث الراهن وهي كالآتي:

- **نتائج الدراسة في ضوء الدراسات العربية.**

بالنسبة للدراسة العربية الأولى الموسومة بـ"آثار التوسع الحضري على الأنماط المكانية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق الشبه الحضرية"، اتضح من خلال تحليل مؤشراتها المختلفة أن التوسع الحضري السريع أدى إلى تغيير المشهد بشكل كبير وشكل آثارا بيئية واجتماعية هائلة وهي نتيجة تتفق مع نتائج دراستنا الراهنة التي أثبتت أن التمدد الحضري يؤثر بشكل كبير على صور مورفولوجية المدينة.

أما الدراسة الثالثة المتعلقة بـ"التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة "ديالي" فتتقاطع مع دراستنا الراهنة في مسألة وجوب أن تكون عملية التوسع والامتداد الحضري موجهة نحو الأراضي غير الصالحة للزراعة وضرورة المحافظة على المناطق الخضراء داخل المراكز الحضرية الرئيسية ومراعاة ذلك عند إعداد ووضع

التصاميم الأساسية لتلك المراكز الحضرية باعتبارها رمزا جماليا لتلك المراكز وحفاظا على البيئة النظيفة لها.

- **نتائج الدراسة في ضوء الدراسات الوطنية.**

توصلت الدراسة الأولى حول "التحول الديموغرافي وآثاره في التشوه العمراني "إلى أن التحول الديموغرافي يؤدي إلى احتلال السكان للمجال بشكل فوضوي والذي أنتج عمران تلقائي يفتقر إلى التنظيم وصنع فراغ عمراني اجتماعي مشوه وهي نتيجة تؤكد عليها دراستنا الراهنة حيث توصلت بدورها أن زيادة الكثافة السكانية تزيد من زيادة السكن وبالتالي استمرار عملية التمدد والتوسع والذي في نفس الوقت يجلب معه تدهور وتشوه عمراني بحت.

وبخصوص الدراسة الوطنية الثانية المعنونة بـ "تأثر النمو السكاني على تغيير مورفولوجية المدينة الجزائرية" التي توصلت إلى أن زيادة النمو الديموغرافي والهجرة الريفية من بين أهم الأسباب وراء تشوه الصورة الجمالية للمدينة واتضح أن الدراستين التقتا في نقطة أساسية تتمثل في أن النمو الديموغرافي هو سبب رئيسي لعملية التمدد الحضري واتفقتا في انعكاساته السلبية المختلفة مما يدل على تطابق أهداف الدراستين.

فمن خلال استعراض تحليل النتائج في ضوء ما تم توظيفه من دراسات سابقة نستنتج أن هذه الدراسات العربية كانت أم وطنية خدمت دراستنا الحالية في العديد من النقاط حيث جاء بعضها مكملا وجاء البعض الآخر مختلفا، ومجمل القول أن جوانب الاستفادة منها مست مختلف مراحل البحث بدء بالإشكالية ثم الفرضيات وصولا إلى النتائج.

كما أسهمت الدراسات السابقة في توضيح بعض الرؤية النظرية حول موضوع البحث الراهن والمساعدة في تحديد المفاهيم وبهذا يكون بحثنا قد نهل الكثير من الدراسات السابقة في نقاط كثيرة تتسم في إبراز الآثار التي يتركها التمدد الحضري على مورفولوجية المدينة.

3- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.

من أجل تأكيد أو رفض الفرضية المطروحة سابقا، سيتم تحليل النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا ومقارنتها بالفرضية المطروحة وبالتالي يتم التوصل إلى رفض أو تأكيد الفرضية.

الفرضية: يؤثر التمدد لحضري على مورفولوجية مدينة خنشلة ، من خلال دراستنا توصلنا إلى أن للتمدد الحضري لمدينة خنشلة آثار على المدينة مست مختلف الميادين المكونة لها أدت إلى استهلاك كبير في المجال الحضري وظهور أحياء سكنية مخططة وغير مخططة شوهت النسيج العمراني وبالتالي جمالية المدينة.

آثار التمدد الحضري: نتج عن هذه الظاهرة العديد من المشاكل من بينها:

- يعد الإسكان المعضلة الرئيسية لمدينة خنشلة، حيث يزداد الطلب على الوحدات السكنية المختلفة والمشاريع الإسكانية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين، مما يسبب هذا العجز مجموعة من الظاهر السلبية أهمها البناء الفوضوي حيث كانت أحياء مثل حي حسناوي كلها أحياء تتلخص في معاناة قاطنيها، زيادة على هذا أثر بشكل سلبي على المشهد الجمالي للمدينة.

- مدينة خنشلة باعتبارها الولاية ومركزها، تحتوي جميع المرافق والخدمات والإدارات جعلها محط النازحين من الأرياف مما فرض تمددا حضريا رهيبا جعل المدينة تعاني عدة مشاكل بيئية أبرزها انتشار النفايات والتلوث الصناعي.

- تشهد مدينة خنشلة نموا عمرانيا يلاحظ فيه زيادة السكنات والتجهيزات ويصاحبه تراجع وتدهور المساحات الخضراء لأن هذا التمدد يكون على حسابها فهي غير متابعة من طرف السلطات والمسؤولين المعنيين مما جعلها عرضة للفساد والتلف والتأثير عليها ليس فقط

بوضع بنايات وما شابه، فقلة الوعي وثقافة المجتمع أيضا جعلها مكبا للنفايات وهذا ينتج عنه تلوث بصري وانبعاث روائح كريهة وحتى جعلها مكانا لركن السيارات....

– الاستغلال العمراني والسكني يحتل مساحة كبيرة من المساحة العمرانية الإجمالية للمدينة والسبب يعود إلى النمو السكاني المستمر والتوافد الكبير من البلديات المجاورة مما أدى إلى التمدد والتوسع على حساب الأراضي الزراعية.

– فبسبب التمدد الحضري المستمر فمجال النقل أصبح لا يواكب هذا النمو، وهذا بسبب التوسع العمراني الذي بدوره صعّب من عملية ربط أطراف المدينة ببعضها البعض وكذا ربطها بمركز المدينة.

4- النتائج العامة:

قدمت الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات في ضوء تحقيق جملة أهداف الدراسة على النحو التالي:

- إن هناك ارتفاعا كبيرا في التغير المورفولوجي للعمارة نتيجة للتمدد الحضري مما يخلق تباينا كبيرا في المظهر العام للمدينة.
- ساهمت الهجرة الريفية خلال الفترة الاستعمارية في الظهور الفجائي للأحياء داخل المدينة تفتقر للتنظيم والتي طرحت إلى غاية اليوم مشكلة في التخطيط وإيجاد المرافق الضرورية لسكان هذه المناطق.
- سوء تسيير القطاع العمومي في توفير السكن ومختلف المرافق أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة على مورفولوجية المدينة.
- إن التمدد الحضري كان نتيجة عوامل عديدة لكن تبقى الهجرة والزيادة الطبيعية للسكان من أهم وأبرز العوامل التي تؤدي إلى خلق تمركز سكاني شكل ضغطا على المجال الحضري من حيث السكن ومختلف المرافق العمومية والأمر الذي أدى إلى الضغط على المصالح المحلية وفي مرحلة تالية إلى توسع وتمدد المدينة.
- أدى التمدد إلى تباين في الأنماط العمرانية من حيث تعدد أشكاله مثل: النمط العمودي، النمط الأفقي، العشوائي، النمط الفردي الفاخر في البناءات غير المكتملة فاجتماع هذه الأنماط داخل محيط الحي الواحد شكّل صورة غير متناسقة ومشوهة للمدينة.
- أدى التمدد الحضري إلى ظهور أحياء عشوائية فيما مضى الشيء الذي أثر سلبا على صورة المدينة وذلك قبل تطبيق آليات وأدوات التعمير.
- استمرار تمدد المدينة وفقا لمتطلبات السكن.
- نفاذ العقار والمعوقات الطبيعية أدت إلى استنزاف الأراضي الفلاحية.

خلاصة:

يعتبر التمدد الحضري ظاهرة تعاني منها كل المدن وهذا ما شهدته مدينة خنشلة حيث تم التطرق في موضوعنا هذا إلى آثار التمدد الحضري على مورفولوجية المدينة إذ يعتبر هذا الموضوع أحد المواضيع الهامة والشائكة، حيث أن مدننا اليوم تشهد تمددا واضحا نتيجة للزيادة السكانية والهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو مراكز المدن، مما زاد الطلب على السكن واستعمالات الأرض في الاحتياجات السكانية والمرافق العمومية، وقد أدى هذا إلى عدة نتائج أثرت سلبا على المدينة فغياب الدولة في التسيير والتحكم في المجال عن طريق القوانين أو عن طريق تفعيل بعض الآليات المحلية، أدى إلى فوضى عارمة في استغلال المجال وأيضا إلى زيادة التلاحم في المدينة وتشويه شكلها العام وهذه نتيجة خدمته للتوسع والنمو المستمر للمدينة.

الاقتراحات والتوصيات:

- إنشاء هيئة رقابية لمتابعة تطبيق ما جاءت به أدوات التهيئة والتعمير على أرض الواقع.
- وجوب انجاز مخططات مدروسة على أرض الواقع يكون هناك تنظيم للمجال.
- اعتماد التوسع العمومي أو الرأس لضمان نمو مثالي للمدينة.
- تدعيم الإدارة ماديا وبشريا من أجل تسهيل عملية المتابعة والمراقبة للحد من ظاهرة التمدد الحضري.
- معالجة مناطق التمدد العشوائي والحد من تمددها.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في إيجاد حل لمشكل التمدد الحضري.
- العمل على إنشاء احتياطات عقارية تحسبا لنمو البلدية مستقبلا.
- تلبية الحاجيات الإسكانية اللازمة من أجل القضاء على البناءات العشوائية التي تؤثر على تشوه الشكل العام للمدينة.
- اعتماد خطط ملائمة لتفادي التلاحم بين المدينة والبلديات المجاورة.
- تشجيع التوسع في التجمعات الثانوية.
- التحكم في النمو السكاني ومحاربة السلطات المحلية للسكن غير الشرعي ووضع حد للنزوح الريفي والهجرة.
- السهر على تطبيق القوانين التي تمنع استهلاك الأراضي الزراعية.
- توجيه التمدد الحضري المستقبلي إلى مناطق غير منتجة وكذلك تحسين مراقبة ومكافحة التلوث.

خـــاتمـة

خاتمة:

تعتبر المدينة مرآة للمجتمع إذ أنها تعتبر موروثه الثقافي التاريخي والحضاري فأصبحت مدن اليوم مجالات خصبة للدراسات المورفولوجية التي تعبر عن تفاعل الشكل مع الوظائف لإنتاج الشكل المرئي للمدينة أو ما يقصد به الشكل العام الذي تتخذه المنطقة المبنية خلال إطارها الخارجي والنظام الشبكي للشوارع الداخلية فيها وتشمل دراستها كأهم عنصر مورفولوجي يتضمن المحاور التي تعمل جميعها بطريقة متفاعلة لإظهار الخطة فضلا عن نمط وطراز الأبنية، وقد لا تهتم الدراسة المورفولوجية بالتصميم الهندسي للمباني لأن ذلك من اختصاص المهندس المعماري لكن عندما تؤثر هذه المباني على حياة الفرد وتؤدي إلى تغييرها فإن هذا التأثير يبرز من خلال تفاعل الفرد من المجال وأسلوب استغلاله له عاكسا بذلك صورة المجتمع وتاريخه وقيمته كما يعبر عن درجة تقدمه ورقيه، كما تعد الدراسة المورفولوجية مفتاحا لفهم المجال الحضري من خلال إعطاء لكل جزء من أجزاء المدينة وظيفة محددة. هذا وقد يشكل التمدد الحضري لمدينة خنشلة قيد الدراسة عاملا أساسيا في تغيير مورفولوجية المدينة والتي بات أثرها واضحا ففي الوقت الحاضر نجد أن التنازع السكاني والهجرة نتيجة لجملة من العوامل أدى إلى التدخل في المجال الحضري بما يلي احتياجات الأفراد من ناحية أخرى فقد أدى هذا التمدد إلى التأثير السلبي على صورة المدينة من خلال تداخل أنماط عمرانية مثل البناء الفردي والبناء العشوائي والذي عرف انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة نتج عنه نسيجا غير متناسقا مشوها للشكل العام للمدينة كما أثر بشكل كبير على تنميتها وتطورها.

إن صورة المدينة اليوم تعبر عن المدينة المختلفة التي عجزت عن تسيير نموها وحل مشاكلها بطريقة عقلانية، فنراها تلتهم الأراضي الزراعية التي كانت في يوم من الأيام ذات مردود مرتفع واختفت ملامح خطة نمو أو توسع لذلك نجدها تنمو بشكل عشوائي الأمر الذي

أثر سلبيا على أدائها لوظائفها وقد غابت الناحية الجمالية عن هذه المدن فكل تصاميمها مكررة لا تبرز أي صفة للمدينة الجزائرية بل إنها تشجع انتشار نمط عمراني واحد تمثل في النمط العمودي.

فمن خلال دراستنا لموضوع التمدد الحضري وأثره على مورفولوجية مدينة خنشلة، اتضح لنا أن هناك آثار سلبية على بنية المدينة مثل: التوسع غير المخطط أو العشوائي وكذلك النزوح الريفي تجاه المركز إلى جانب تدهور المحيط الخارجي وتدهور الطرق إضافة إلى استنزاف الأراضي والعقار والضغط على المركز فهذا التمدد المشتت في اتجاهات متعددة أثر في عدم تناسق عمرانها وانسجام مكونات مجالها الحضري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. إسماعيل احمد علي، دراسة في جغرافية المدن، دون الطبعة الثانية، 1982.
2. إسماعيل قيرة وآخرون، التخطيط والتنمية الحضرية، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، 2008.
3. حسين عبد الحميد احمد رشوان، مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
4. حيان جواد: قراء المدن، دار قابس، لبنان، بيروت،2005
5. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، دار المعرفة، الإسكندرية، 2003.
6. ريمون بودون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع الحديث، الاسكندرية، مصر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986.
7. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلم، ط3، 2003.
8. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، 1979.
9. عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
10. عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، القاهرة، 1982.
11. علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة قسنطينة، 2006.
12. عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

13. فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، دون طبعة، ص50.
14. محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1985.
15. محمد مدحت جابر، جغرافية العمران الريفي والحضري، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006.
16. معجم مجاني للطلاب، منشورات دار المجاني، بيروت، ط3، 1996، 903.
17. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات، ترجمة بوزيدي صحراوي وآخرون، الجزائر.
18. هبة فاروق القباني، المدينة (التعريف والمفهوم والخصائص)، جامعة دمشق، سنة2007.
19. عاصم نور الدين، معجم نور الدين الوسيط، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005.

ثانيا: المذكرات الجامعية.

20. ابن قطيب عائشة، التحضر وتغير بناء الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،1993.
21. بارة جمال، التمدد الحضري وأثره على المجال باستعمال تقنيات الجيوماتيك (GIS, RS)، دراسة حالة مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، فرع تسيير التقنيات الحضرية تخصص: تسيير المدينة، ميدان العمران، الهندسة المعمارية ومهن المدينة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021-2022.
22. بديار عادل، ظاهرة التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية، رسالة دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023.

23. بوزغاية باية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، 2016.

24. خبناش عبد الحق، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

25. صويلح ياسين، دراسة مدى تأثير العوائق الطبيعية والفيزيائية غبر التمدد الحضري، جامعة قسنطينة(3)، معهد تسيير التقنيات الحضرية،2013.

26. ع.كيبش، التمدد الحضري والحراك الشعبي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، رسالة دكتوراه، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2011.

27. علي عبد الحميد، ربيع عويس، **اتجاهات التطور العمراني في مدينة طوباس: دراسة في مرفولوجية المدينة**، أطروحة ماجيستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2009

28. عيادة زكرياء، بوقندورة فتحي، إشكالية العقار وآفاق التوسع العمراني لمدينة عين البيضاء، شهادة مهندس دولة، أم البواقي، 2007.

29. عمران يامينة، بن بوزيد سارة، دور الجيوماتيك في مراقبة وتوجيه التمدد الحضري في المدينة المتربولوية قسنطينة، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر فرع تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019-2020.

30. فارس علي، العقار الحضري وعلاقته بالتوسع والتشكل العمراني، مذكرة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة بسكرة، 2014.

31. لامعة احمد، رصد تطورات العمران الصحراوي واستطلاع ممارساته المستقبلية، مذكرة ماجستير في نشر التقنيات الحضرية، 2019.

32. لطرش سارة: دراسة للمورفولوجية الاجتماعية والحضرية بالتجمعات السكنية الجديدة، مجلة المعيار، مجلد27، عدد5، 2023.

33. لطرش سارة، تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

34. لمخلطي احمد، التوسع العمراني وأثره على تسيير المدينة، دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009.

35. مرابحي عبد الحميد، النمو الحضري وإشكالية التوسع حالة مدينة عين البيضاء، مذكرة مهندس دولة، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2013.

36. مجلة مفاهيم، دراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الرابع، ديسمبر، 2018.

الوثائق والمخططات:

37. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة خنشلة 2007.

المرجع باللغة الأجنبية:

38. Larousse, Larousse, Dictionnaire et encyclopédie, Librairie, p942.

الـمـلاحـق

الملحق رقم 03: دليل مقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

قسم علم الاجتماع

سنة ثانية ماستر علم الاجتماع الحضري

من إعداد الطالبة: قروط مريم

المقابلة رقم:..... **مكان إجراء المقابلة.....**

في يوم:..... 2024م **طبيعة المهنة.....**

مدة المقابلة.....

دليل مقابلة

عنوان موضوع البحث:

"التمدد الحضري وأثره على مورفولوجية المدينة"

دراسة ميدانية مدينة خنشلة مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء "مدينة خنشلة"

ملاحظة:

هذه المقابلة موجهة إلى غرض علمي محض ضمن متطلبات تحضير مذكرة الماستر اختصاص علم الاجتماع الحضري، نلتمس من سيادتكم التعاون معنا والإجابة عن الأسئلة بعناية وشفافية مع ضمان سرية المعلومات التي تدلون بها.

الموسم الجامعي

2024/2023

1-البيانات الشخصية

- العمر:.....
- المستوى التعليمي: .....
- الخبرة المهنية: .....

2-أسئلة حول الموضوع:

1. حسب رأيك ماهو التمدد الحضري؟

.....

.....

.....

2. كيف كانت طبيعة التمدد الحضري في مدينة خنشلة؟

.....

.....

.....

3. ماهي أشكال التمدد التي شهدتها مدينة خنشلة؟

.....

.....

.....

.....

4. ماهو اتجاه تمددها؟

.....

.....

.....

.....

5. ماهي العوامل المتحكمة في عملية التمدد؟

.....

.....

.....

.....

6. كيف يؤثر النمو الديموغرافي في تمدد المدينة؟

.....

.....

.....

.....

7. هل تتماشى عملية التمدد وأدوات التعمير؟

.....

.....

.....

.....

8. ماهي الوتيرة الزمانية والمكانية لظاهرة التمدد الحضري لمدينة خنشلة؟

.....

.....

.....

.....

9. ماهي انعكاسات التمدد الحضري على مورفولوجية المدنية؟

.....

.....

.....

.....

10. هل لمدينة خنشلة إمكانية لتوسعات حضرية مستقبلية؟

.....

.....

.....

.....

11. ماهي أهم العراقيل التي تواجه مدينة خنشلة في تمددها؟

.....

.....

.....

.....

12. ماهي الآفاق المستقبلية لتمدد مدينة خنشلة؟

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم 02: خريطة تمثل الموقع الإداري 1984 لمدينة خنشلة

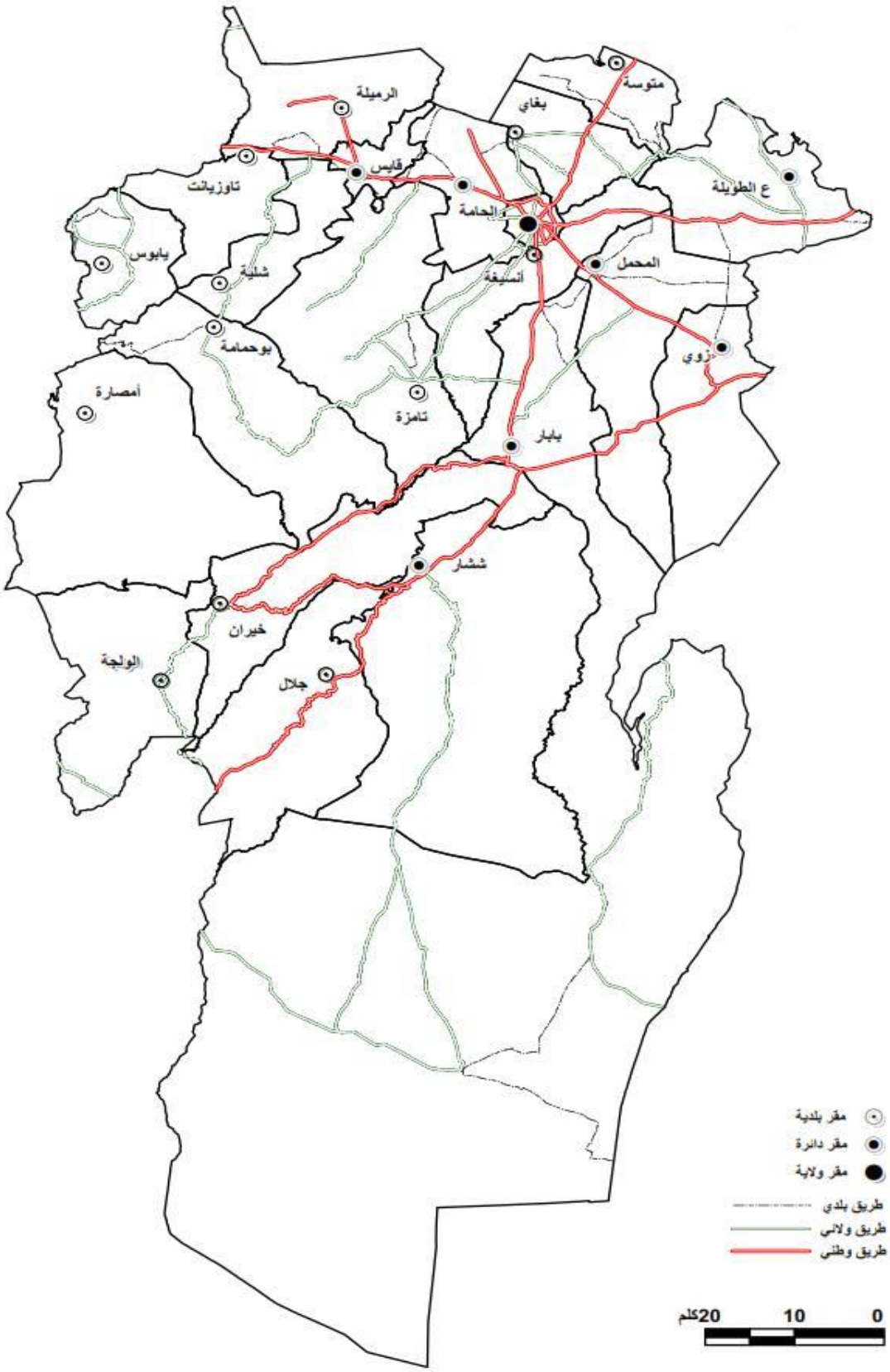

الملحق رقم 03: مراحل التطور العمراني لمدينة خنشلة

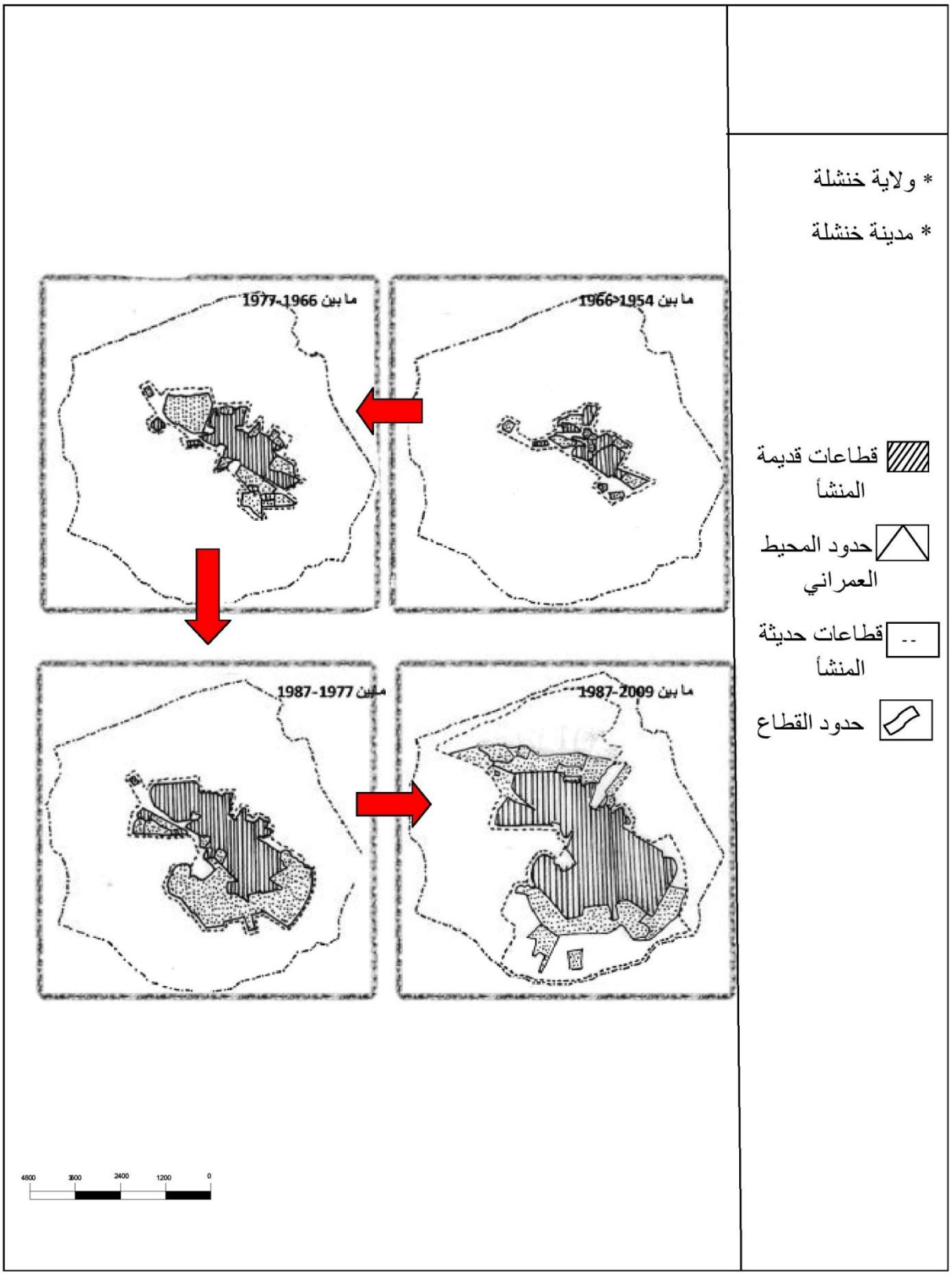

الملحق رقم 04: اتجاهات التوسع

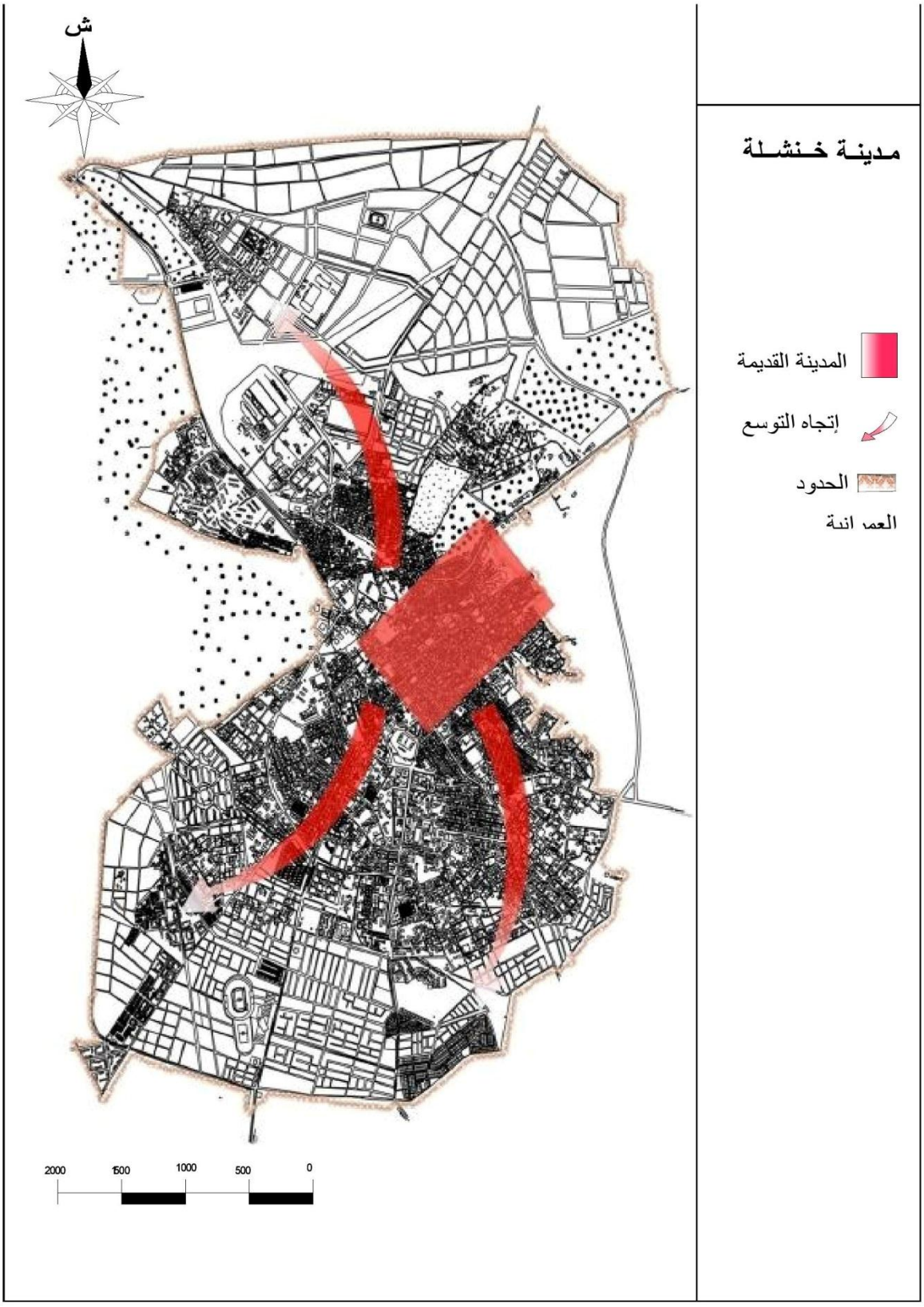

الملخص:

التمدد الحضري ظاهرة حتمية تتعرض لها المدن خلال نموها وهو انعكاس لزيادة عدد السكان وما يرافقه من زيادة في الطلب على السكن والمرافق التابعة له إضافة إلى الهجرة الداخلية فكان الهدف من دراستنا لحالة مدينة خنشلة هو الاطلاع على واقع التمدد الحضري للمدينة والعوامل المساعدة وكذا المعيقة لظاهرة التمدد الحضري والمتحكمة في شكله واتجاهاته وكذا الوقوف على أهم آثاره على مورفولوجية المدينة والذي افرز نسيج عمراني غير متجانس يشمل أحياء مخططة وأخرى فوضوية ضف إلى استنزاف العقار وتناقص الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء وعليه ومن خلال دراستنا قمنا بعرض أهم الآثار التي تركها التمدد بالإضافة إلى إعطاء اقتراحات وتوصيات من شانها المساهمة في الحد من هذه الآثار.

الكلمات المفتاحية: التمدد الحضري، المورفولوجية، المدينة، الأثر.

Abstract:

Urban expansion is an inevitable phenomenon that cities are exposed to during their growth, which is a reflection of the increase in the population and the accompanying increase in demand for housing and related facilities in addition to internal migration, the aim of our study of the case of Khenchela city was to learn about the reality of urban expansion of the city and the auxiliary factors as well as therefore, through our study, we presented the most important effects left by stretching in addition to giving suggestions Recommendations that would contribute to the reduction of these effects.

Keywords: urban expansion, morphology, City, impact.